



تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي
The evaluation of the role of the information system in
reducing tax evasion

أرشيد مكي رشيد

م. د.خلود هادي عبود الربيعي

المستخلص

أن ما يقدمه نظام المعلومات إلى الإدارة الضريبية لغرض إنجاز عملية التحاسب الضريبي بالنسبة للأشخاص الخاضعين إلى ضريبة الدخل طبيعيين كانوا أم معنويين ، إذ يسهم النظام المعلوماتي الفعال على توفير المعلومات الدقيقة والموثوقة في الوقت المناسب. تطرق الباحثان في الجانب النظري والمتمثل بالمبحث الثاني والذي تم تقسيمه الى ثلاث مطالب تضمن المبحث الأول مفهوم نظام المعلومات والمطلب الثاني مفهوم التهرب الضريبي اما المطلب الثالث فتضمن نظام المعلومات والإدارة الضريبية أما مشكلة البحث والمتمثلة في هل يحقق نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب دوره في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ؟ إن وجود مجموعة من المؤاخذات التي قد تأخذ على نظام المعلومات المطبق في الهيئة والتي تؤدي إلى اتساع ممارسات التهرب الضريبي من قبل المكلفين والمتمثلة بـ (تشابه أسماء المكلفين ،عدم وجود قاعدة بيانات موحدة بين الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لها في المحافظات التي تخص المكلفين ، قلة توفر المعلومات عن المكلفين ، فضلا" عن توقف لجان المسح الميداني ، فضلا" عن عدم تفعيل دور الإدارات الساندة للإدارة الضريبية

Abstract

This research attempts to evaluate the role of the information system by highlighting its importance in providing date and information to the tax administration the process of tax accounting for those who are subject to income tax whether they are individuals or companies where the effective information system provides accurate and reliable information in a timely manner.

At the theoretical part of the research, the research approaches the problem of the research represented in that whether the information system, applied in the General Commission for Taxes, is capable of achieving its role in reducing the phenomenon of tax evasion. The existence of a set of things which in the Commission may lead to increase tax evasion by taxpayers. These things are represented in : the taxpayers' names are similar, the absence of a unified database between the Commission and its branches in the provinces specified for taxpayer,



the suspension of field survey committees, and the deactivating of the role the supporting administrations for tax administration.

المبحث الاول

منهجية البحث

يمثل هذا الفصل الأسلوب الذي تبناه الباحثان وذلك بطرح مشكلة البحث والمتمثلة في ((هل يحقق نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب دوره في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي)) وتعرض الباحثان في هذا المبحث أيضا الى أهمية البحث وأهدافه وحدوده فضلا عن فرضية البحث.

أولاً : مشكلة البحث .. Research Problem

تتركز مشكلة البحث في ، هل حقق نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب دوره في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ؟ إن وجود مجموعة من الأمور التي قد تأخذ على نظام المعلومات المطبق في الهيئة والتي تؤدي إلى اتساع ممارسات التهرب الضريبي من قبل المكلفين والمتمثلة بـ (تشابه أسماء المكلفين ، قلة توفر المعلومات عن المكلفين ، فضلا عن عدم تفعيل دور الإدارات الساندة للإدارة الضريبية مما يؤدي إلى التساؤلات الآتية .:

. هل تعتمد الإدارة الضريبية على نظام المعلومات في اتخاذ القرارات ؟

. هل هناك علاقة بين نظام المعلومات المستخدم والحد من التهرب الضريبي في الهيئة المبحوثة.

. هل تمكن نظام المعلومات في الهيئة العامة للضرائب من تحقيق أهدافه ، ولاسيما الحد من التهرب الضريبي ؟

ثانياً : أهمية البحث .. The Importance of Study

تكمن أهمية البحث في ما يلي . :

- ١ . معرفة العلاقة بين دور نظام المعلومات والحد من ظاهرة التهرب الضريبي .
- ٢ . دراسة الأسباب التي تقف وراء لجوء المكلفين إلى التهرب الضريبي وكذلك بيان دور نظام المعلومات في الحد من هذه الظاهرة .



٣ . يركز البحث على تقويم دور نظام المعلومات المعمول بها حاليا" في الهيئة العامة للضرائب في الحد من هذه الظاهرة .

٤ . تفعيل دور نظام المعلومات في العمل الضريبي ، كأن يكون وضع آلية للتعرف عن مصادر دخول المكلفين .

٦ . الوقوف على المعالجات والمقترحات التي تساعد الإدارة الضريبية في تطوير نظامها ، ويتم ذلك من خلال معرفة وتشخيص نقاط الضعف والخلل في النظام وتقومها .

ثالثا" : أهداف البحث .. Study Objectives..

- ١ . بيان دور نظام المعلومات الضريبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .
- ٢ . تقويم دور نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه، وتشخيص أهم النواقص وأسبابها ومتطلبات استكمالها ومعالجتها.
- ٣ . بيان دور وتطبيق نظم المعلومات على الأجهزة الإدارية الحكومية ، وعلى وجه الخصوص الأجهزة الإدارية في الهيئة العامة للضرائب وكذلك رصد الوضع الراهن لتلك الأجهزة من خلال إبراز أهم المشكلات التي تواجهها، وأهم المعوقات التي تحول دون استخدام نظم المعلومات بالشكل الأمثل.

رابعا" : فرضيات البحث .. Research Hypotheses..

- ١ . إن نظام معلومات ضريبي متطور ومتكامل يساعد على الوصول إلى حقيقة نشاط المكلفين بصورة دقيقة وساعد الإدارة الضريبية على احتساب الضريبة بالشكل المطلوب .
- ٢ . إن تنمية وتطوير العلاقة بين الإدارة الضريبية والإدارات الساندة لها يؤدي إلى رفد وتغذية نظام المعلومات الضريبي وذلك يساعد على بلوغ مستوى متقدم من الفاعلية في تحقيق أهدافه .

خامسا" : منهجية البحث .. The Methodology of Research ..

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة دور نظام المعلومات في الحد من عملية التهرب الضريبي .

سابعا" : مصادر جمع بيانات البحث Resource study.

انسجاما مع أهداف البحث وفرضياته أتبع الباحثان في إعداد البحث الأساليب الآتية :



أولاً " : الجانب النظري :

- ١ . الكتب العربية والأجنبية والدوريات العربية والأجنبية .
- ٢ . الأنظمة والتعليمات المحلية والعربية .
- ٣ . الشبكة العالمية (الانترنت) .

ثانياً " : الجانب العملي :

- ١ . تصميم استمارة استبيان عن مدى صحة الفرضيات التي وضعها الباحث .
- ٢ . اعتماد أسلوب الاستقراء والاستنتاج واستخدام التحليل الإحصائي للمعلومات المستنبطة من المصادر والبيانات الإحصائية .
- ٣ . تم اخذ بيانات من قسم الإحصاء والبحوث الموجود في الهيئة العامة للضرائب .

المبحث الثاني/المطلب الاول

نظام المعلومات - الإطار المفاهيمي

غيرت الثورة الرقمية . المتمثلة في المعلومات والاتصالات . التي يشهدها العالم الآن الكثير من المفاهيم الإدارية والعمرانية والتسويقية ، فنجد أن معظم الدول المتقدمة تقنيا أصبحت تعتمد اعتماداً أساسياً في عملها على نظم المعلومات ، وإدخال هذه التقنية في معظم الأجهزة الحكومية والخاصة ، لا سيما في الأجهزة الإدارية التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للمواطنين ، ومعظم تلك الأجهزة لها اتصال مباشر من خلال شبكات الحاسب . ولقد أدركت مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها الدول العربية أهمية نظم المعلومات ، ودخلت الكثير منها بدرجات متفاوتة هذا المجال لكي تشارك في مجال الاستفادة العلمية والاقتصادية والعمرانية .

وتواجه حالياً معظم الأجهزة الإدارية الحكومية ضغوطاً ملحة لمواجهة التحديات المتعلقة بهذا التغير التقني حيث اتضحت التأثيرات التي يمكن أن تحدثها أنظمة المعلومات الحديثة في جميع ميادين التنمية . وأصبح من غير الممكن بعد اليوم التفكير بالتنمية في أي مجال عمراني أو اجتماعي أو اقتصادي دون الاهتمام بالقضايا المتصلة بأنظمة المعلومات ومواردها .

أولاً:- مفهوم نظام المعلومات : Information System Concept .:



أن استخدام النظم الالكترونية التي أصبحت في تزايد بصورة مستمرة وأن إي شركة أو مؤسسة تحاول النجاح والتفوق يتحتم أن تضع نصب عينها ظاهرة النظم الرقمية لأنها مرشحة لان تصبح الذراع الأقوى في أداء الشركات والمؤسسات فالتوقعات تشير إلى إن نمط الأعمال المتوقع داخل الشركات والمؤسسات سيجعلها تحصل على نسبة كبيرة من احتياجاتها بواسطة نظم المعلومات المحوسبة **Paperless** اعتمادا علي عمليات التبادل والتحويلات الالكترونية للمعلومات والبيانات والمستندات والأموال (الالكترونيا) ، لقد اهتم الباحثون في تحديد مفهوم نظام المعلومات ،وسيتطرق الباحثان الى مفاهيم نظام المعلومات وكمايلي : (الهادي ، ٢٠٠٨ : ٥٠ - ٥١)

١ . المفهوم الوظيفي لنظام المعلومات :

يرتبط هذا المفهوم بالوظائف أو العمليات المختلفة التي يرتبط بها نظام المعلومات وتتعلق بإدخال البيانات ومعالجتها (فرزها ، وترتيبها ، وتبويبها ، وفهرستها ، وتخزينها) وإخراجها التي تشبه إلى حد كبير ماتقوم به الذاكرة البشرية والكمبيوتر في الوقت نفسه .

٢ . المفهوم المرتبط بمراد الإدارة :

إدارة أي عمل أو نظام عمل معين يتطلب توافر عدة موارد وتعبئتها معا لتحقيق أهداف العمل او نظام العمل . يجب ان تتواجد أيضا لكي ينجح نظام المعلومات الذي يجب أن يتوافر له قوى عاملة مهنية كفاء وبيانات كمادة خام يتعامل معها النظام وتكنولوجيا متقدمة ترتبط بالأجهزة او الحاسبات والبرمجيات والاتصالات التي تسهم في عمل النظام .

٣ . المفهوم المرتبط برسالة ومهمة النظام :

قد يرتبط تعريف أو مفهوم النظام بالرسالة الذي ينشأ لتحقيقها في نطاق بيئتها الخاصة . فقد يخدم النظام إدارة المنظمة لذلك يطلق عليه نظام المعلومات الإدارية الذي يساعد في أداء وظائف او أنشطة المنظمة ويوضح انجازاتها وأي قصور يكشف ، او قد يساعد ترشيد اتخاذ القرارات ويطلق على ذلك نظام دعم اتخاذ القرار .

4 . المفهوم المرتبط بالمتغيرات التي يتضمنها النظام :

إن نظام المعلومات يشتمل على كمّ كبير من المتغيرات المختلفة التي يجب أن تتفاعل معا" لتنفيذ النظام . فعلى سبيل المثال ، طبقا لمستويات النظم الإستراتيجية والتكتيكية التشغيلية ،



أو يتجه فقط للإدارة الرقابية التكتيكية مما يحتم توافر كم كبير من المتغيرات التي ترتبط بالوظائف والموارد .

٥ . المفهوم المعتمد على وسائل المعلومات :

البيانات الداخلة للنظام قد تكون في وسائل عديدة أما أن تكون فردية" او مجمعة" . فنظام المعلومات المعتمد على الوثائق النصية كالكتب والمجلات يطلق عليه نظام المعلومات الوثائقي ، او قد يقتصر على مداخل هذه الوثائق ويطلق عليه نظام المعلومات البيولوجرافية . ويتفق الباحثان مع ماجاء في مفهوم الكاتب (العاني ٢٠٠٩ : ١٨) أن نظام المعلومات يمثل البيانات المواد الخام التي تم جمعها ولم يتم ترتيبها أو معالجتها بعد ، أما ناتج عملية المعالجة فيطلق عليه مايسمى بالمعلومات ، إي أن المعلومات تكون ذات جدوى ويمكن الاستفادة منها .

ثانياً:- أهمية نظام المعلومات

أشار (Stoner et al., 1995, 616-617) إن أهمية نظم المعلومات تختلف باختلاف مستويات المسؤولية، (سيطرة العمليات ، وسيطرة الإدارة، والتخطيط الاستراتيجي).

١ - مستوى سيطرة العمليات: تتمثل أهميتها في أنها توفر للمدراء معلومات عالية الدقة وتفصيلية تؤثر في وحداتهم.

٢ - مستوى سيطرة الإدارة: فهي توفر معلومات ملخصة من داخل وخارج المنظمة.

٣ - مستوى التخطيط الاستراتيجي: إن مصادر المعلومات من البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة تزود بمعلومات عن المتغيرات التكنولوجية ونشاطات المنافسين تعد ذات أهمية كبيرة لعملية التخطيط الاستراتيجي.

وفي السياق ذاته بين (Stair & Reynolds, 2003 : 54) أهمية نظم المعلومات الإدارية لعدة مؤشرات وكما يأتي:-

١ . لها دور مهم في عملية القيمة المضافة.

٢ . تساعد في عملية التطوير المستمر وإستراتيجية إدارة الجودة الشاملة

.TQM Total Quality Management



٣ . سرعة قاعدة المعلومات في تحديث المعلومات وهذا يعزز قدرتها على إيصال

المعلومات المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب.

واتفق كل من (الشرمان، ٢٠٠٤: ٧٧) و (البياتي وحسن، ١٩٩٢: ٥١) على أن هناك

أهمية لنظم المعلومات يمكن توضيحها بالآتي:-

١- تقديم المعلومات إلى مختلف المستويات الإدارية عند الحاجة.

٢- تحديد وتوضيح قنوات الاتصال أفقياً وعمودياً.

٣- تقييم نشاطات المنظمة وتقييم النتائج بغية تصحيح الانحرافات.

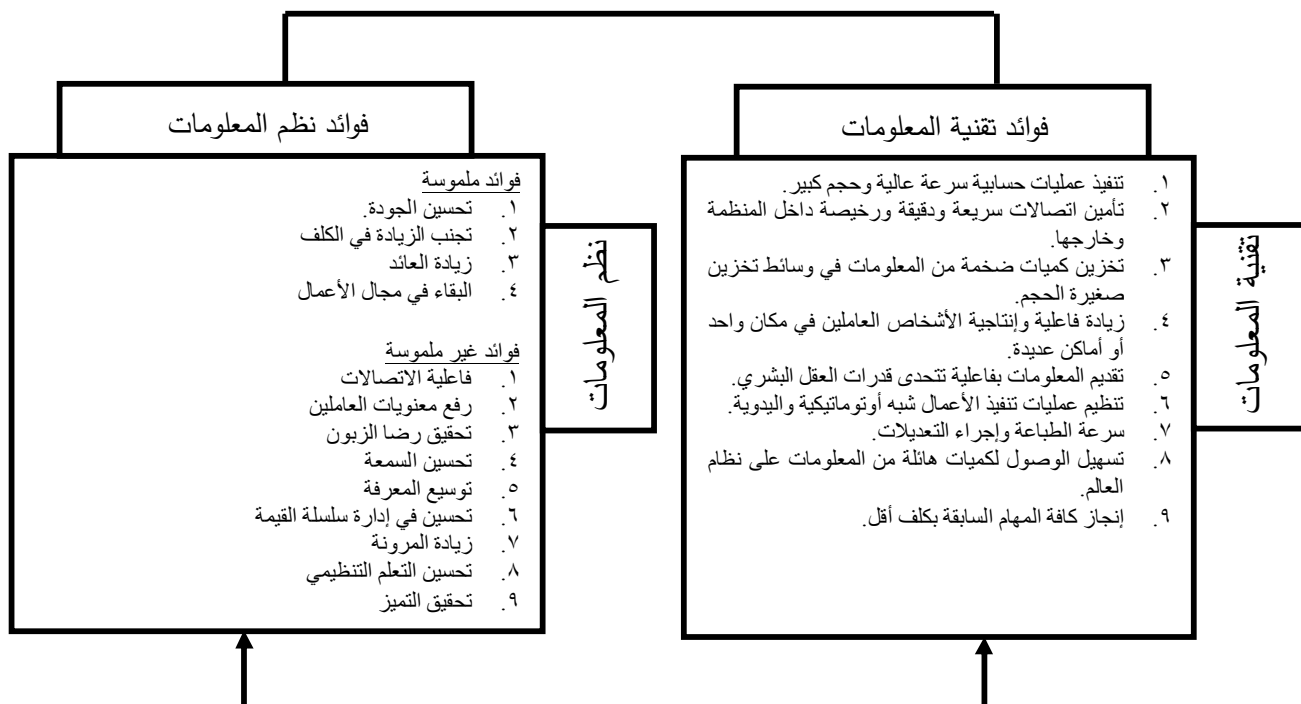
٤- تهيئة الظروف لاتخاذ قرارات فعالة.

٥- البث الانتقالي للمعلومات وتزويد المستفيدين والباحثين بالمعلومات التي يرغبون بها.

ويصف (الدليمي، ٢٠٠٦ : ٥) فوائد تقنية المعلومات من خلال تطبيقاتها التي تعتمد

كمحور رئيسي لتحقيق تطبيقات نظم المعلومات وتدعم الأخيرة تحقيق أهداف المنظمة

المتنوعة بكفاءة وفاعلية وأن هذا التصور جاء عبر الشكل الآتي:



شكل (٢) فوائد تقنية المعلومات قاعدة لتفعيل مزايا وفوائد نظم المعلومات

المصدر: (الدليمي، أحسان علاوي حسين، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٦: ٥)



ومن هنا يرى الباحثان أن أهمية التطبيق والاستخدام الفاعل لنظم المعلومات من قبل الإدارة في المنظمة يتمثل بالاتي:

١- تكامل الأنظمة الفرعية في المنظمة.
٢- تعمل على جعل الوظائف الإدارية في المنظمة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة أكثر فاعلية.

٣- توفر المعلومات المحدثة على كافة المستويات الإدارية بإختلاف الحاجة لها.
٤- يمكن للمدراء من التعرف على نقاط الضعف في الأداء وتحديد احتمالات معالجتها مع تحديد نسبة النجاح لكل احتمال مما يسهل عملية اتخاذ القرار وحل المشكلات.

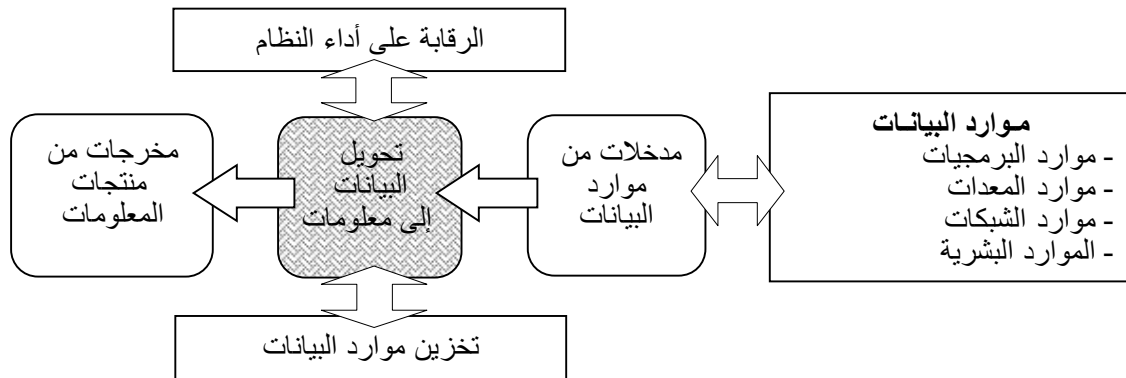
ثالثاً:- مكونات نظام المعلومات : في الوقت الذي تباينت فيه وجهات نظر الباحثين في وصف مكونات (Is) وفقاً لتبايناتهم الفكرية وجذورهم التخصصية، اتفقت أحياناً تلك الآراء مع (Seen, 1998: 14) في وصف المكونات وفقاً لتوجه معين، حيث أن (seen) يرى أن مكونات أو عناصر (Is) تتمثل بـ :

١- المستلزمات المادية ٢- نظام الاتصالات ٣- المستلزمات البشرية ٤- المستلزمات البرمجية .

ويرى (O'Brien, 1997: 22) أن النموذج الأساسي لنظم المعلومات يتكون من خمس مكونات أساسية هي البشرية والمادية والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات.

ويلحظ (الطائي، ٢٠٠٠ : ١١٢) أن هناك تباين في وجهات نظر الباحثين حول تحديد مكونات نظم المعلومات الإدارية فمنهم من يسندها إلى الطريقة المعتمدة في جمع البيانات ومعالجتها ونشر المعلومات و تخزينها وتحديثها واستعراضها ومنهم من يحددها بمجموعة الأجهزة والمعدات والموارد الأخرى اللازمة لتنفيذ هذه الطرق .

بينما أشار (العبد وآخرون ، ٢٠٠٠ : ٢١) أن نظم المعلومات هي نظم آلية تتكون من مجموعة من المكونات التي تستخدم للقيام باستقبال موارد البيانات، وتحويلها إلى منتجات معلوماتية، والشكل (٣) نموذج تصوري لمكونات نظام المعلومات يوضح أهم موارده وأهم أنشطته، وتتعامل نظم المعلومات مع جميع الأنشطة المتصلة بالمعلومات، واتخاذ القرارات لتشغيل الجهاز الإداري بغرض رفع كفاءته وفاعليته عن طريق توفير المعلومات وتدعيم قرارات المسؤولين .



شكل (٣) نموذج مكونات نظام المعلومات

(المصدر : برهان ، ١٩٩٤ ، ٣٠)

ويشير (غنام ، ٢٠١١ : ٦٣ - ٦٤) أن مكونات نظام المعلومات هي من الآتي:

١. الأجهزة Hardware : إنه لمن الطبيعي جدا " اليوم أن يكون أي نظام معلوماتي مكونا" من حاسوب على الأقل ، ولاسيما أن أجهزة الحاسوب أصبحت متوافرة وأسعارها في متناول معظم المنظمات ، وأن اقتناء أجهزة الحاسوب و أقامت دورات حاسوبية متقدمة للعاملين فيها سوف ينعكس على رفع مستوياتهم وتحسين جودة الأداء .

٢. البرمجيات Software : هي الأنظمة التي تشغل الأجهزة والبيانات والمعلومات ، وتحدد العمليات التي ستؤديها الأجهزة ، وتقسّم البرمجيات إلى نوعين :

أ. برمجيات النظم : وهي البرامج التي تشغل الحاسوب وتجعله قادرا" على تنفيذ العمليات .
ب. برمجيات التطبيقات : وهي البرامج التي تقوم بتشغيل بيانات المنظمة ، مثل برامج المعلومات ، المالية ، المتابعة ، التنبؤ ، التجهيزات الخ .

٣. قواعد البيانات Database : وهي المخزن أو الوعاء الذي يحتوي على البيانات التي تصف كل العمليات والإحداث الجارية في المنظمة ، وقاعدة البيانات قد تكون ورقية في النظام اليدوي أو محوسبة ، أو مسجلة الكترونيا" في النظام الآلي .

٤. الإجراءات Procedure : وتعد أدلة عمل تشرح ما الذي يجب عمله ؟ ومن الذي سيعمله ؟ ومتى سيتم عمله ، والكيفية التي سيتم بها عمله ، والإجراءات هي عمليات تتضمن وصفا" وترتيب مجموعة الخطوات والتعليمات المحددة لانجاز العمليات .

٥. الأفراد Personnel : وهؤلاء هم الموارد البشرية والمكون الذي يسيطر ويشغل المكونات الأخرى ، فكل منظمة تستخدم نظم معلومات تحتاج إلى عاملين لتشغيل وإدارة هذه



النظم ، لذلك يعد العنصر البشري من أهم عناصر النظام ، لأنه المسؤول عن السيطرة وعلى عناصره الأخرى .

٦ . الشبكة Network : وهي عبارة عن نظام اتصال يسمح بالمشاركة بالمصادر من قبل حواسيب مختلفة ، مع ملاحظة انه ليس كل أنظمة المعلومات تحتوي على هذه المكونات مجتمعة .

ومما تقدم يرى الباحثان أن مكونات نظام المعلومات تكمن بالمكونات المادية وأدوات وأجهزة اتصال المتمثلة بالحواسيب فضلاً عن وسائل الاتصال التي تعد المكون الرئيسي للنظام ، كذلك من مكونات النظام البرمجيات والتي تعد بمثابة المحرك للنظام ، وبطبيعة الحال توفر شبكات الاتصال وقواعد البيانات من المكونات لنظام المعلومات بالإضافة إلى العنصر البشري .

رابعاً: - وظائف نظام المعلومات

أن نظام المعلومات له وظائف عديدة حيث يسعى كل نظام الى العمل على توظيف تلك الوظائف لمصلحة المنظمة، ولقد تعددت هذه الوظائف حسب وجهة نظر الباحثين وكما يلي حيث يرى (غنام، ٢٠١١: ٦٠ - ٦٢) أن وظائف نظام المعلومات تقسم إلى خمسة أقسام رئيسية وكالاتي :

١ . جمع البيانات : وهي الوظيفة الأساسية لأي نظام معلومات ، وتتضمن الوظائف الفرعية الآتية :

أ . جمع البيانات المطلوبة واختيارها : تجمع البيانات على شكل بيانات شفوية وكتابية والكترونية رسمية وغير رسمية في موضوع معين ، ثم يتم اختيار المناسب حسب الغاية من جمع البيانات ، وسعة نظام التخزين وقدرته على المعالجة ، وعلى طبيعة الموضوع المراد جمع البيانات عنه .

ب . ترميز البيانات : وتعني إعطاء البيانات رموزاً حسب دليل ترميز معين والهدف توفير الوقت والجهد والسعة .

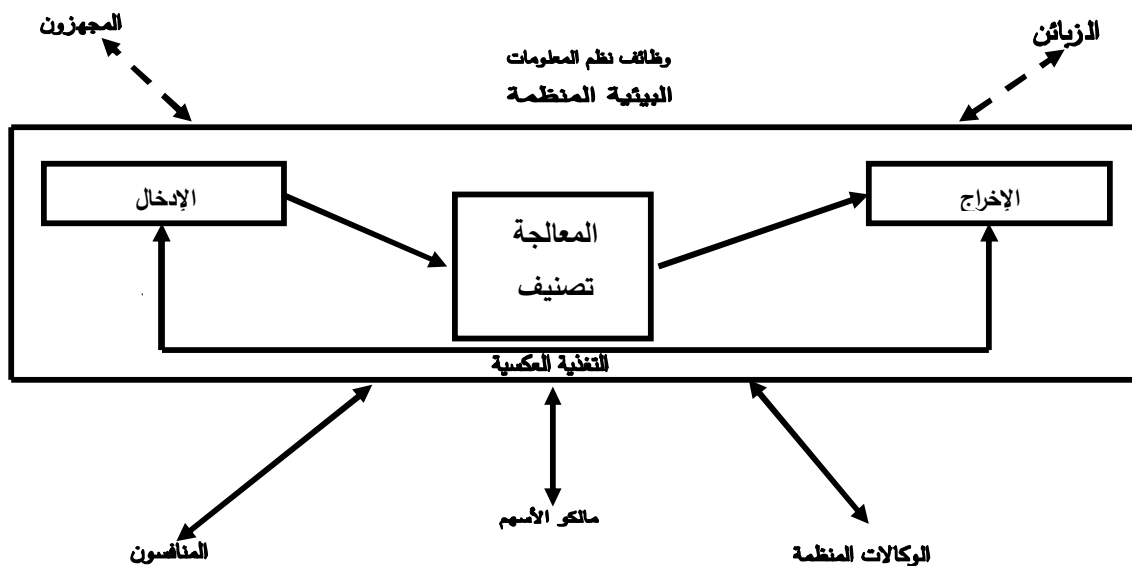
ج . تسجيل البيانات : وهي عملية تسجيل الحقائق والمواقف والإحداث على وسائط ورقية أو غير ورقية .



- د . تصنيف البيانات : وهي وضع البيانات في مجموعات متجانسة ، مثل تصنيفها حسب العمر ، أو الجنس .
- هـ . المراجعة والتدقيق : وهنا يتم مراجعة البيانات المجمعة والمختارة وتدقيقها من حيث صحتها واكتمالها .
- ٢ . معالجة البيانات : وتتكون من سلسلة من الأنشطة والعمليات الإلالية ، والتي يتم من خلالها تحويل البيانات إلى معلومات يستفيد منها المدراء في تسيير أمور المؤسسة التي يعملون فيها ، وبرز عملياتها :
- أ . فرز البيانات : حيث يتم ترتيب البيانات وفق نمط محدد مسبقاً ، مثل وضعها في ترتيب تصاعدي أو تنازلي .
- ب . حساب البيانات : إعادة صياغة البيانات رياضياً من خلال العمليات الحسابية أو الإحصائية (الوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، وغيرها) وهذه البيانات في شكلها الجديد تساعد المدير في عمله .
- ت . مقارنة وتقويم البيانات : أي تحليل البيانات وتفسيرها لمعرفة العلاقة بين المتغيرات التي تمثلها هذه البيانات .
- ث . تلخيص البيانات : أظهار النقاط الرئيسية من الموضوع بهدف تقديم صورة مختصرة للإدارة العليا .
- ٣ . إدارة البيانات : وهي وظيفة تنظيمية لإدارة موارد البيانات البشرية ، والمادية ، والمعنوية ، وتهتم بوضع السياسة المرتبطة بالبيانات ، والتخطيط معاً ، ومن مسؤوليتها وضع معايير الجودة ، ومن أهم مهماتها صياغة القواعد التي تضمن المحافظة على البيانات وتوزيعها واستخدامها في المؤسسة
- وإدارة البيانات مسؤولة أمام الإدارة العليا عن وضع السياسات المستقلة بالبيانات ، ووضع الخطط الإستراتيجية والتنفيذية الكفيلة بتطبيق السياسات ، ومتابعة وتقويم التنفيذ للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعية لنظم المعلومات
- وتعتبر هذه الوظيفة الهدف النهائي لنظم المعلومات ، والسبب الرئيس لوجود هذه النظم ووظائفها المختلفة ، وتمثل إنتاج المعلومات كل المخرجات التي تنتج عن نظم المعلومات الإدارية . أنموذج 9, p.2000 & Laudon



يقدم (المشهداني ، ٢٠٠٢: ٦٢) عرضاً لنموذج Laudon من خلال تركيزه على وظائف نظم المعلومات وكما يلي :



الشكل (٦)

Source: Laudon & Laudon, 2000:7, 2001: 9

خامساً: - خصائص نظام المعلومات :

أشار (الهادي ، ٢٠٠٨ : ٥٣ . ٥٤) أنّ نظام المعلومات الذي يهدف إلى أن تكون منتجاته وخدماته ملبية" لاحتياجات العميل من منظمه وما بها من قوى عاملة ومتعاملين معها ، فيجب أن يتسم بالخصائص الآتية :

- ١ . التوجه النفعي Utility Wise بحيث يكون ذا فائدة لجهة العمل المنشأ فيها ويساعدها على تحقيق أهدافها .
- ٢ . التكاملية Integration المرتبطة بتفاعل وترابط كلّ مكوناته من موارد متنوعة في نطاق المنظمة المعنية .
- ٣ . المشاركة participation لكل المتضامنين في النظام من قوى عاملة مهنية وإفراد العمل بالمنظمة والمتعاملين معا في تطوير النظام .
- ٤ . قصر وقت الاستجابة Response Time في تلبية حاجات ومتطلبات المستخدمين بسرعة فائقة .



- ٥ . تدفق البيانات المشترك Common Flow of Data من خلال مسارات مشتركة غير متعارضة لتجنب تكرار البيانات وتسهيل نقلها وتبادلها .
- ٦ . التخطيط Planning في إطار مشروع يشتمل على مراحل التحليل والتصميم والإنتاج / البرمجة والاختبار والتقييم والتنفيذ والصيانة المستمرة ز
- ٧ . المرونة Flexibility التي تتيح التوسع في النظام ، وإضافة تطبيقات أخرى إليه .
- ٨ . إمكانية إعادة الاستخدام Reusability بين منصات عمل متعددة وفي ظروف متشابهة.
- ٩ . الشبكية Net working لربط تطبيقات الكمبيوتر ونظم المعلومات الفرعية معا .
- ١٠ . الاعتمادية Dependency على قواعد البيانات DB ، مستودعات البيانات Data Warehouses ، وغير ذلك من نظم تخطيط موارد المنشآت Enterprise Resource Planning ونظم إدارة علاقات العملاء Customers Relationships Management

المطلب الثاني/التهرب الضريبي

١ - مفهوم التهرب الضريبي

تعد مشكلة التهرب الضريبي من المشاكل الأساسية التي يعاني منها النظام الضريبي ويرجع سبب ذلك إلى وجود خلل في بنية النظام الضريبي .
لتحديد مضمون لمفهوم التهرب الضريبي لأبد من معرفة المفهوم اللغوي والمفهوم العلمي للتهرب لضريبي ، كما إن للتهرب الضريبي صور عدة وجب التعرف عليها لتحديد أي شكل يعتبر تهرب ، ألا أنه مهما كانت هذه الصور فهناك عوامل كثيرة تؤدي إلى استمرار هذه المشكلة ، ويمكن تعريف التهرب لغويا "وعلميا" كما يلي .:

أولا : المفهوم اللغوي للتهرب الضريبي :

أشار (عواضه ، ١٩٨٣ : ٤٥٨) بتعدد مرادفات التهرب الضريبي في اللغتين العربية والإنكليزية ، ففي اللغة العربية نجد مفهوم التهرب يعني (فر) ، أما في اللغة الإنكليزية فقد اتفقت غالبية كتب المالية العامة على أن المصطلح Evasion Fiscal يعني التهرب من الضريبة .

أن مفهوم التهرب الضريبي باللغة الإنكليزية ، يختلف حسب تباين الاختلاف بالمصادر وتعددتها حيث وجد أكثر من مفهوم للتهرب الضريبي من خلال تعدد المصادر Tax "Evasion" وتعني الغش الضريبي ، وتعني أيضاً تجنب الضريبة و "Tax Avoision"



وتعني تقادي الضريبة ، و "Tax Dodging" وتعني الإفلات من الضريبة ، و "Fraud Fiscal" وتعني الغش الضريبي، و "Tax Default" وتعني التخلف عن الضريبة، يتبنى الباحثان مفهوم المصطلح " Tax Evasion " إذ يعني الأخير التحايل أو الغش الضريبي .
ثانياً : المفهوم العلمي للتهرب الضريبي :

| ت | المصدر | المفهوم |
|-----|----------------------------|---|
| ١ - | رضا ، ٢٠٠٢ : ٢٢١ | أنه يمكن تعريفه على أنه " تلك الظاهرة التي يحاول بواسطتها الشخص المكلف بدفع الضريبة للتخلص من دفعها كلاً أو جزءاً مستخدماً إحدى الوسائل التي تمكنه من عدم الالتزام بدفعها " |
| ٢ - | الشريف وآخرون ، ٢٠٠٣ : ٣٢٤ | أن التهرب من الضريبة هو إن يتخلص المكلف من الالتزام بدفعها بوسائل مختلفة قد تكون مشروعة وقد تكون غير مشروعة ، إذ يفترض أن تؤدي الالتزامات الضريبة الفائدة المرجوة منها . |
| ٣ - | الراوي ، ٢٠٠٨ : ١١ | على أنها كل عمل أو امتناع عن عمل يقع بالمخالفة للقواعد القانونية المقررة لتنظيم وحماية السياسة الاقتصادية للدولة ، إذا نص على تجريمه في قانون العقوبات أو في القوانين العقابية الأخرى. وإما من الناحية الاقتصادية فهو التجاهل المقصود للتشريع القانوني للتهرب من الالتزامات والمستحقات الضريبية وقد يتحقق التهرب عن طريق تقديم بيانات كاذبة أو إخفاء الحقائق التي تكشف عن الأرباح الحقيقية للمكلف . |
| ٤ - | القيسي ، ٢٠١١ : ١٤٧ | أن المفهوم العلمي للتهرب الضريبي يقصد به التهرب استخدام الطرق الاحتيالية الفنية ، والقانونية ، والإدارية ، بقصد التخلص من دفع الضريبة . فيحاول بعض المكلفين التهرب من الضريبة كليا" أو جزئياً" وبشتى الطرق والأساليب ، كأن يعتمد إعطاء معلومات غير صحيحة عن الدخل ، أو يمتنع عن تقديم تقرير ، أو يببالغ في تقدير التكاليف الواجبة الخصم ، أو الامتناع عن الدفع وإخفاء أمواله حتى لا تتمكن الإدارة من تحصيل دين الضريبة ، أو قد يعتمد بعض المكلفين إلى استغلال نقص أو غموض أو ثغرة في صياغة نص ضريبي |
| ٥ - | العلي ، ٢٠١١ : ١٧٧ | أن التهرب من الضريبة هو ظاهرة يحاول المكلف بالضريبة عدم دفعها كليا" أو جزئياً" بعد تحقق واقعتها من الدفع والتهرب قد يكون مشروعاً" والذي يطلق عليه تجنب الضريبة وهو الذي لا يتضمن مخالفة قانونية ، أو تهرباً" غير مشروع وهو الذي يتضمن مخالفة قانونية وهو الذي يقصد في الدراسات المالية بالتهرب . |

ويرى الباحثان أن عملية التهرب الضريبي تعني قيام الشخص سواء أكان شخص الخاضع للضريبة (قانوناً) بالتهرب من دفعها أو تقليلها بشكل أو بآخر سواء كان التهرب كلياً أو جزئياً أي مخالفة أحكام القانون الضريبي .

ويختلف التهرب الضريبي بهذا المعنى عن غيره من الظواهر المالية الأخرى كظاهرة نقل عبء الضريبة والتي لا تمثل انتهاكاً للقانون الضريبي ، حيث يتخلص الفرد من دفع الضريبة دون ارتكاب أية مخالفة لنصوص القانون الضريبي وغيره من الظواهر المالية



الأخرى المتعلقة بالضريبة كظاهرة أستهلاك الضريبة وظاهرة رسملة الضريبة وظاهرة تعويض الضريبة.

ومن خلال التعاريف الواردة أعلاه نرى أن المضمون العلمي لهذا المصطلح واحد الأ وهو التهرب من دفع الضريبة ، ويأخذ المفهوم العلمي للتهرب بأبعاداً متعددة قانونية أو محاسبية أو اقتصادية ، وعلى الرغم من اختلاف هذه الجوانب من حيث التسميات ، والأبعاد لكنها تصب في مضمون واحد كونها ظاهرة سيئة ولا بد من متابعتها والحد منها.

٢- صور التهرب الضريبي

يترتب على التهرب الضريبي نتيجة أساسية هي فقدان الدولة لجزء من إيراداتها التي تحصل عليها عن طريق الضرائب. ألا أنه ينقسم إلى أقسام عدة، فإذا أخذنا في الاعتبار مشروعيته فإن يكون أما تهرباً مشروعاً أو غير مشروعاً ، وإذا نظرنا إليه من ناحية الحجم كان كلياً أو جزئياً ومتى كان أساس النظر إقليمياً فهو أما تهرب دولي أو داخلي . وفيما يلي أهم تلك الأقسام :-

الفرع الأول : بموجب معيار المشروعية يصنف التهرب إلى التهرب المشروع والتهرب غير المشروع:

١ : التهرب المشروع (التجنب الضريبي)

أوضح (العلي ، ٢٠١١ : ١٧٧) إلى أن التهرب يكون مشروعاً في الحالات الآتية :
أ . عدول الأفراد عن شراء السلعة التي تفرض عليها ضريبة مرتفعة أو الانصراف عن ممارسة استغلال معين ، إلى استغلال آخر تكون نسبة الضريبة المتحققة على هذا الاستغلال اقل.

ب . أن يستغل الشخص نصوص بعض بنود قانون ضريبة الدخل التي تنص على الإعفاء من الضريبة لمن يستثمر في قطاعات محددة ، مثل قطاع الزراعة .

ج . قيام شخص بنقل ملكية أمواله إلى ورثته عن طريق عقد بيع خلال حياته تهرباً من خضوع هذه الأموال لضريبة التركات أو في حالة أن قانون الضريبة لا يخضع الهبات إلى الضريبة على التركات فيقوم المورث بهبة بعض أمواله إلى ورثته .

د . قيام الشخص بنقل عبء الضريبة بعد أن يكون قد دفعها لدائرة ضريبة الدخل إلى شخص آخر ويطلق على هذه الحالة (انعكاس الضريبة) .



هـ . تحويل الضريبة عن طريق تحسين عمليات الإنتاج بما يعوض مقدار الضريبة أو لجوء المنتج إلى إنقاص درجة الجودة أو حجم المنتج مع بقاء سعر السلعة على ما هو عليه .
ويطلق عليه أحيانا بالتجنب الضريبي " Evasion non Fraudulence " ويقصد به ما يعتمد أليه الأفراد (المكلفون) من الاستفادة مما في قانون الضريبة من ثغرات ينفذون منها للتخلص من أداء الضريبة .

فيما يرى (بركات : ١٩٩٥ : ٨٣) أن التهرب يكون تهرباً " مشروعاً في حالتين :-

١ . حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي ، إذ يلجأ الأفراد لهبة أموالهم على الورثة أثناء فترة حياتهم لكي يتجنب ضريبة التركات التي كان يخضع لها ورثته بعد مماته وقد يستعين المتهرب في هذه الحالة إلى أهل الخبرة والاختصاص لتحقيق هذا الغرض .

٢- تجنب الواقعة المنشأة للضريبة ففي هذه الحالة يمتنع الأفراد عن القيام بالعمل المسبب للخضوع للضريبة ، يمتنع الأفراد عن شراء سلعة ، يعلم أنه تفرض عليها ضريبة غير مباشرة سوف يتحملها لو اشترى تلك السلعة ، أو قد يرى أن نشاطاً ما لا يخضع للضريبة فيمارسه ويستثمر فيه أمواله كالمشاريع الزراعية والحيوانية وغيرها .

٢ : التهرب غير المشروع (الجرم الضريبي)

أوضح (العلي ، ٢٠١١ : ١٧٨) أن التهرب غير المشروع هو التهرب الذي يتضمن غشاً" أو احتيالا يلجأ أليه المكلف بالضريبة عن طريق الامتناع عن تقديم الإقرار أو أن يتخلص من جزء من الضريبة عندما يقدم إقراراً لا يتفق وحقيقة الأمر ، وفي مجال الضريبة الكمر كية صورة إدخال السلع المستوردة اقل من قيمتها الحقيقية ومن صور التهرب غير المشروع محاولة المكلف بالضريبة بعد ان يحدد المبلغ الواجب الدفع للإدارة الضريبة أخفاء أمواله أو تهريبها حتى يتعذر استيفاء دين الضريبة . ومن صور وحالات التهرب الضريبي غير مشروع هي :

أ . تقديم الإقرار الضريبي بالاستناد إلى سجلات أو مستندات مصطنعة مع علمه بذلك أو تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت في السجلات أو المستندات التي أخفاها .

ب . تقديم الإقرار الضريبي على أساس عدم وجود سجلات أو مستندات مع تضمينه بيانات تخالف ما هو ثابت لديه من سجلات أو مستندات أخفاها .



ج . الإلتلاف المقصود للسجلات أو المستندات ذات الصلة بالضريبة قبل انقضاء المدة المحددة للاحتفاظ بها وفق أحكام القانون .

د . اصطناع أو تغيير فواتير الشراء أو البيع أو غيرها من المستندات لإيهام الدائرة بقلّة الإرباح أو زيادة الخسائر .

هـ . إخفاء نشاط أو جزء منه مما يخضع للضريبة.

ومن وجهة نظر أخرى يعدّ التهرب الذي يتضمن غشاً أو احتيالياً يلجأ إليه المكلف بالضريبة للتخلص منها (العلي ، ٢٠٠٣ : ١٢٣) ، وهذه مخالفه (جريمة) يعاقب عليها القانون (شاميه والخطيب ، ١٩٩١ : ١٠٦) ولهذا النوع من التهرب أساليب عديدة من بينها الأتي(نصار وآخرون ، ١٩٩٦ : ٣٠) :-

أ . بواسطة الحسابات : إذ يعتمد المكلف إلى عدم مسك السجلات لأغراض ضريبة الدخل ويلجأ إلى هذا الأسلوب عندما تكون الغرامات المفروضة على عدم مسك السجلات قليلة قياساً إلى

الضريبة المفروضة ، كذلك قيام المكلف بتزوير سجلاته ودفاتره من اجل التلاعب بمصادر دخله وزيادة نفقاته .

ب أخفاء بعض مصادر الدخل بشكل كامل حيث يقدم أفراده لدى دوائر الضريبة ببعض تلك المصادر ويخفي البعض الآخر .

ج . التلاعب بملكية مصدر الدخل إذ يلجأ المكلف إلى التنازل شكلياً عن مصادر دخله إلى جهة خيرية معفاة من الضريبة مع أبقائهم على السيطرة الفعلية على مصدر الدخل وذلك في سبيل عدم دفع الضريبة أو تقليل قيمتها .

كما يرى (أمين ، ٢٠٠٠ : ١٧١) أن هناك أساليب أخرى منها يكون المكلف غير مسجل لدى الإدارة الضريبية وصور الغش الضريبي كثيرة فبعضها تقع بمناسبة ربط الضريبة وتحديد وعائها ، وبعضها الآخر تقع بمناسبة تحصيل الضريبة للحيلولة بين الدولة وبين الحصول على حقوقها وكما يأتي :-

٣- وسائل مكافحة التهرب الضريبي

أن للتهرب آثار تنعكس على كل من الدولة والممول والمجتمع ، ، فبالنسبة للدولة التي تواجه نقص بالموارد في الخزانه العامة والتي يصاحبه زيادة في النفقات العامة ، أما بالنسبة



للممولين سيؤدي إلى الإخلال بمبدأ العدالة في توزيع العبء الضريبي ، إذ يتحمل الأمناء العبء أكثر من غيرهم ، وبالنسبة للمجتمع فإن نقص الموارد يؤدي إلى تعطيل المشروعات ، واجتماعيا يؤدي التهرب إلى انتشار الأمراض الاجتماعية المتمثلة بازدياد حالاته وانعدام الوعي وضعف الأخلاق ، وفي ظل ذلك ولتحقيق أغراض السياسات المالية الحكومية، لا بد من إجراء تعديلات شاملة ، للتخلص من ظاهرة التهرب الضريبي .

ولقد أوضحت (عناية ، ١٩٩٨ : ١٨٠) أن مسؤولية التهرب وتبعاتها تقع على المشرع المالي وعلى الإدارة المالية كما تقع على المكلف نفسه ، وتختلف وسائل مكافحة التهرب من الضريبة باختلاف النظام المالي في كل دولة كما تختلف من ضريبة لأخرى في النظام المالي الواحد ، ومن أهم طرق مكافحة التهرب هي :

أ . إصلاح التنظيم الهيكلي للإدارة الضريبية :

يعد التهرب الضريبي ثمرة من ثمرات الخلل في هياكل التنظيم الضريبي ، وتخلفه هذه ظاهرة شائعة في البلدان المتخلفة ومن المفروض أن تعمل تلك البلدان خصوصاً ، على إصلاح هياكلها التنظيمية ، ومنها الضريبية ، بإنشاء الأجهزة الضريبية المتخصصة ، وتقسيم العمل بينهما وتزويدها بالخبرات ، والأدوات والأفراد أصحاب الكفاية المهنية ، وتزويدهم بأحدث الوسائل في المحاسبة الضريبية وتلقيهم أفضل الأساليب في التعامل مع الأفراد، وعقد الدورات التدريبية ، وإشراكهم في الندوات المالية والضريبية تحفيز الوعي الثقافي المتعلق بأعمالهم ، والاهتمام بأحوالهم الاقتصادية ، ولا شك أن هذا كله مرتبط إلى حد كبير بضرورة إدخال التحسينات ، والإصلاحات ، على الجهاز الإداري والمالي بعدها أجهزة التكامل في تسيير شؤون الدولة ، والأفراد ، ولعل أهم هذه الوسائل هي :

١- استخدام جهاز الحاسوب في الدوائر الضريبية(مكننة الأجهزة الضريبية) .

لا يمكن أخفاء مدى الخدمة الكبيرة التي قدمتها التكنولوجيا للجهاز الضريبي وقيامه بمهامه الكثيرة بسهولة وبدقة وكفاءة عالية ، ناهيك عن سرعة الانجاز، إذ يتم الاعتماد على الحاسوب وأجهزة الحفظ المتطورة في تلافي عيوب الإدارة الفنية بعجزها عن اللحاق بالتوسع الكبير بأوجه النشاط الاقتصادي ، وتزايد عدد الممولين كما أتاح استخدام الحاسوب ، جمع البيانات كافة المتعلقة بالمولين والحصول على المعلومات اللازمة ، التي تعين متخذي



القرار في بناء قرارهم على أسس سليمة دون إلحاق الجور بالمكلفين أو الأضرار بالخزانة العامة مما يقلل فرص التهرب على الكثير من المكلفين. (طالب، ٢٠٠١: ١٧) ويرى الباحثان ان في العراق وعلى الرغم من قلة الاعتماد على نظام الحاسوب بصورة كاملة في عمل الجهاز الضريبي وعدم استخدامه بالشكل المطلوب في تسهيل عمل الجهاز الضريبي والإفادة منه في تسريع فحص المعاملات الكثيرة التي ترد إلى الهيئة العامة للضرائب ، إلا أن ذلك أسهم في الحد في الكثير من حالات التهرب .

٢ - تصميم نظام معلومات كفوء :

بعد إن تبين أهمية استخدام الحاسوب لا بد من الإشارة إلى وجوب تصميم نظام معلومات متطور ذلك لما له من أهمية كبيرة في مجالات الحياة كافة وفي مجال التحاسب الضريبي خاصة ، لان التوسع الكبير والتطور السريع في مختلف الأنشطة يصاحبه زيادة في عدد الممولين ، والكم الكبير من البيانات والمعلومات مما يتوجب على الإدارة الضريبية اعتماد نظم معلومات متكاملة ومتطورة ، ويجب أن يستخدم الحاسوب استخداماً حقيقياً وفعالاً ، ومن موجبات هذا التوجه ، سعة قواعد البيانات ، وعجز الإدارة اليدوية عن التعامل مع هذا الكم الهائل من البيانات والمعلومات ، فضلاً عن ما يوفره من وقت وتسريع في انجاز المعاملات ، كما أن له الأثر النفسي الذي يتردد بين أوساط المكلفين باعتقادهم انه لا يمكن لأحد أن يفلت من الضريبية بسبب اعتماد الحاسوب وفق برامج متطورة ، مما يقلل إلى حد كبير من حالات التهرب الضريبي.(النجار، ٢٠٠٣: ١٦)

٣- دقة قواعد حصر المكلفين :

ومما لا شك فيه أن كفاية الإدارة الضريبية وفعاليتها تعتمد أساساً على مدى القدرة على حصر وتمييز المجتمع الضريبي المخاطب بأحكام القانون الذي تختص بتنفيذه ، ومن الأهمية بمكان ضرورة تأكيد على ما يمثله هذا الدور ، من اثر بالغ للوقاية من التهرب ، فنجاح الإدارة الضريبية في هذا الخصوص يحد ويضيق من نطاق ظاهرة التهرب الضريبي .(شمس ، ١٩٨٢: ٢٩٨)

إذ تعد عملية الحصر الخطوة الأولى في تحديد المجتمع الضريبي كما انه مهما تميزت الوظائف الأخرى التي يقوم بها الجهاز الضريبي من دقة وكفاية وقدرة عالية فإنه لا يمكن أن تعالج أي قصور يشوب عملية الحصر ، وهذا ما يمكن ملاحظته من أن اغلب الدول لا



سيما المتقدمة تركز اهتمامها بعملية حصر المكلفين في استخدام أفضل الوسائل وأكفئها بغية تحقيق النجاح لأداء هذه المهمة والقضاء على مختلف صور التهرب الضريبي.
(طالب ، ٢٠٠١ : ١٧)

٤ - رفع مستوى الدعم المادي والمعنوي لموظفي الضريبة:

يعتمد الموظف بالدرجة الأساس في تدبير شؤون حياته العامة على ما تقدمه له الدولة من مخصصات مادية أو معنوية يواجه بها متطلبات حياته المختلفة لا سيما المردود المادي الملموس من العمل الوظيفي ، الأساس الذي يعتمد عليه الموظف في تسيير الأمور الحياتية والعائلية . (سعيد ، ٢٠٠٥ : ٢٧)

ومن الطبيعي أن موظف الإدارة الضريبية كأى فرد يرتبط حسن أدائه لعمله بمدى المقابل المادي والمعنوي الذي يحصل عليه ، وذلك لما يتركه هذا المقابل في نفسه من شعور بالتقدير والإحترام . لذلك يستلزم الأمر أن تتحقق للموظف الضريبي كافة العوامل التي تدخل في نفسه الرضا عن وظيفته وتحقق له سبل الحصانة الذاتية ، كي يؤدي عمله على الوجه المطلوب ، وهذا يتطلب تخصيص المقابل المادي الذي يكفيه لإشباع مختلف مستلزمات الحياة الضرورية ويمكن بذلك تجنب وقوعه ، في المغريات المقدمة له من بعض الممولين التي تسول لهم أنفسهم أخفاء أرباحهم عن أعين الإدارة الضريبية ومن خلال نواياهم السيئة ، وذلك ما يفقد الخزينة العامة أموالاً كبيرة كان من الممكن الإفادة منها . (طالب ، ٢٠٠١ : ١٧)

ب - نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع :

لا بد أولاً من الإشارة إلى أن عملية النهوض ورفع مستوى الوعي الضريبي عملية اجتماعية بالأساس تتطلب وقتاً وجهداً ، ذلك لان التطور الاجتماعي بطبيعته تطور بطئٍ ومتدرج ، وإن أي جهد للتطوير يجب ان ينصب على تطوير الإنسان بعده محور عملية التنمية ، وإن التركيز على تطوير الأدوات الأخرى مثل القانون الضريبي والإدارة الضريبية والمقومات الأخرى أمور مهمة ، لكن الأمر الأكثر أهمية هو عملية تطوير العنصر البشري . (كماش ، ٢٠٠٦ : ٢٠١) .

ويتم ذلك بتعريف أفراد المجتمع بالضريبة وطبيعتها ومشروعيتها حق الدولة في تقاضيها ، ووجوه إنفاقها ، في اثناء أجهزة الأعلام المختلفة ، ولا يكتفي إذاعة نشرات تذكيرية في الصحف اليومية ، ليقوم المكلفون بتقديم أقراراتهم في الميعاد ، وسداد الضريبة في الوقت



المحدد ، وذلك أن الشعور بالمسؤولية تجاه دفع الضريبة أمر لا يقوم فقط على الاعتبارات الموضوعية والفنية وحدها ، بل يستند إلى اكتمال الوعي الضريبي ، وتمتع أفراد المجتمع بروح الانتماء السليم إلى البلد ، فأى نظام ضريبي ليس نظاماً جامداً آلياً ، بل هو نظام ، اجتماعي ، اقتصادي ، سياسي ، يستمد كيانه ومضمونه من روح المجتمع وعقيدته. (الخطيب وآخرون ، ١٩٩٧ : ٢٢٠) .

ويرى الباحثان أن الوعي الضريبي، هو أن يقتنع كل مكلف بدفع الضريبة المترتبة عليه، وهذا الأمر لا يتطلب من أن يكون المكلف وحده يعرف الواجبات التي عليه ويدفع الضريبة، إنما هناك واجبات يجب على المجتمع والدولة القيام بها لنشر الوعي الضريبي ، وهنالك واجبات يجب على الإدارة الضريبية القيام بها بعدها الجانب المعني بتنفيذ القوانين الضريبية.

ج : الوسائل الجزائية

أن تقرير عقوبات ضد الغش الضريبي مثل المصادرة أو الغرامة ولا شك أن التشديد بالعقوبة سيعمل على خفض حالات التهرب من الضريبة وخاصة إذا صاحب العقوبات المذكورة عقوبات بدنية كالحبس أو معنوية كإعلان أسماء المتهربين على الجمهور حيث تعد طرائق المعاقبة لمن يتهربون من الضرائب إجراءً علاجياً يهدف إلى ردع المتهربين، وعلى الرغم من تطبيق الوسائل الوقائية كلياً التي تم تحديدها مسبقاً ، فلم تتوصل كل الدول للقضاء على التهرب قضاءً تاماً ، فكل الدول تفرض جزاء على الخروج عن قانون الضرائب ، وهذا الجزاء قد يكون جزاءً مالياً بصورة غرامة ، أو جزءاً بدنياً كالحبس أو السجن (عبد الحفيظ ، ٢٠٠٦ : ٢٧٨) .

وعلى الرغم من الأختلاف في تحديد الغرامة ، أو مدة الحبس للمتهرب ، لكنها ذات مضمون واحد تقريباً وكما يأتي : (عز ، ١٩٨٥ : ٢٣٨)

١. تتخذ صورة عقوبة إدارية تمارسها الجهة المنفذة لقانون الضرائب ، ومثال ذلك مضاعفة الضريبة أو نسبة منها جزاء على عدم تقديم الإقرار أو التهرب بجزء من الدخل .

٢. وقد تتخذ صورة عقوبة جنائية تختص بتوقيعها محكمة لأنها تتعلق بحق المجتمع كله

٣. وقد يتم الجمع بين الأسلوبين

د : الوسائل الدولية



لغرض مكافحة التهرب من الضريبة عقدت الكثير من الاتفاقيات الدولية بهدف تبادل المعلومات المتعلقة بفرض الضرائب وتحصيلها ، وكذلك تبادل المساعدة بين الدول وفي هذا الاتجاه عينت عصابة الأمم المتحدة بمكافحة التهرب ووضع لذلك مشروع اتفاقيتين احدهما خاص بالمساعدة الإدارية وتبادل المعلومات والثانية خاصة بتسهيل وتحصيل الضرائب المستحقة في بلد آخر ، وعل هذا أن الكثير من الدول لم تأخذ بهاتين الاتفاقيتين حتى لا يؤدي ذلك إلى عدم ورود رؤوس الأموال إليها من الخارج .

وأوضح (الوادي وآخرون ، ٢٠١٠ : ١١٥ - ١١٦) لمكافحة التهرب من الضريبة والتقليل منه إلى اكبر حد ممكن لابد من العمل على تظافر الجهود لكل من المشرع والإدارة والمجتمع ممثلاً " بجهود المكلفين :

١ . مراعاة الاعتدال في توزيع النسب الضريبية حيث انه كلما كان التوزيع عادلاً من خلال تخفيض النسب المرتفعة والنسب الخاصة صارت ذات نسبة واحدة .

٢ . تشديد العقوبات على المتهربين بحيث تصل العقوبات الى مثلي الضريبة للمتهرب منها مما يجعل التهرب مغامرة لا تحمد عقباها .

٣ . تسهيل الكثير من الإجراءات ومنح المزايا للمتزمين كتأجيل دفع الضريبة على المستوردات وغيرها ، وتسهيل وتصويب أية أمور أخرى .

٤ . إلزام المسجلين بمسك السجلات والقيود المحاسبية وإصدار الفواتير الضريبية ، بحيث صار بإمكان المواطن العادي أن يكون رقيباً على المسجل غير الملتزم ، إن لم يصدر له فاتورة أو لم يستخدم ماكينة النقد

٥ . تجزئة تحصيل الضريبة بمعنى تحصيلها على مراحل من الاستيراد الى التصنيع ، الى تجارة الجملة فالمفرق ، بحيث أن المتهرب من الضريبة إنما يتهرب من جزء منها وليس كلها.

٦ . التطبيق الحازم للقانون بحيث لا تكون هنالك نظرات خاصة في التطبيق لفرد او جهة بعينها ، مما يحقق الرضا والشعور بالعدالة .

فيما أكد (الشريف وآخرون ، ٢٠٠٣ : ٣٢٥ . ٣٢٦) ان من وسائل مكافحة التهرب الضريبي هي كما يلي :-



- حق الإطلاع : ويعني أنه يجوز لموظفي دائرة الضريبة الإطلاع على سجلات ودفاتر وملفات المكلف ووثائقه الخاصة لتتمكن من ربط الضريبة بشكل دقيق واكتشاف ما قد يحدث من مخالفات يهدف التخلص من الضريبة .
 - الجباية من المنبع : حيث يعهد إلى مدين المكلف بدفع الضريبة ويتم تحصيل الضريبة في المنبع على الرواتب وفوائد السندات والأسهم حيث يتم اقتطاعها من الإيراد قبل استلامه من قبل المكلف .
 - تقديم إقرار مشفوع باليمين حيث يلزم المكلف بتقديم الإقرار المؤيد باليمين فإذا كان الإقرار غير صحيح تطبق أحكام العقوبات الخاصة باليمين الكاذبة عند توفر سوء النية في الإقرار .
 - التبليغ بواسطة الغير : وهذا جائز في بعض الدول وفي بعض الأحيان حيث يدلي شخص بمعلومات تكون ذات فائدة في الرقابة على الإقرارات والتأكد من عدم صحتها .
 - عدم تعدد الضرائب وتنمية الوعي وتبسيط الإجراءات الخاصة بالتحصيل والتقدير والتطبيق .
 - توقيع الجزاءات على المتهرب من الضريبة مالية أو بدنية .
- هـ : الوسائل الوقائية : (العلي ، ٢٠١١ : ١٨٠ . ١٨١)**
- ١ . إلزام بعض الأشخاص باقتطاع دين الضريبة المستحقة على أشخاص آخرين عند المنبع وقبل دفع المال المستحق لهم أي المستحق للمكلفين بدفع الضريبة كالضريبة على أرباح الأسهم والسندات والضريبة على المرتبات والأجور .
 - ٢ . تحفيز الأفراد على تقديم ما يتوفر لديهم من معلومات عن المكلفين بالضريبة كمقادير دخولهم وأرباحهم وممتلكاتهم مقابل مكافآت مالية .
 - ٣ . إعطاء الحق لموظفي الإدارة الضريبية بالاطلاع على الدفاتر والوثائق والمستندات الخاصة بالمكلف بالضريبة إذا كان ضرورياً للوصول إلى تحديد دقيق لوعاء الضريبة أو في حالة الشك بأن الإقرار المقدم من قبل المكلف لا يتفق والحقيقة .
 - ٤ . استيفاء الضريبة عينا من الأموال التي تختلف الإدارة الضريبة مع المكلف على تقدير قيمتها ويحدث هذا بالنسبة للضريبة الكمر كية .



ويرى الباحثان أن هذه الوسائل من أهم الوسائل التي تهدف إلى مكافحة التهرب من الضريبة وتبقى أهم الوسائل لتحقيق الأهداف العامة من الضريبة ما يتمتع به المواطنون من روح الجماعة والولاء والوعي والاستعداد النفسي للمساهمة في تطوير خدمات الدولة وغاياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

المطلب الثالث (نظام المعلومات و الإدارة الضريبية)

أن الحصيلة الضريبية هي هدف من أهداف الإدارة الضريبية وبما أن نظام المعلومات أداة من أدوات الإدارة الضريبية وهو بمثابة المرتكز الأساسي للحصول على المعلومات عن المكلفين الخاضعين للضريبة والتي تساعد الإدارة الضريبية على التعرف على مصادر دخول المكلفين بالصورة الواضحة ومن ثم فرض الضرائب بالشكل المطلوب أي أنه كلما كانت المعلومات صحيحة ودقيقة ساعدت الإدارة الضريبة على فرض الضرائب وبالتالي سوف يؤدي إلى زيادة في الحصيلة لضريبية ، إي أن السياسة الضريبة تسعى من خلال سلطتها الحصول على الأموال من الأشخاص الخاضعين للضريبة سواء أكانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين ، وبما أن الإدارة الضريبة هي المسئولية عن عملية تحصيل وجباية الضريبة لذلك لأبد من التعرف على مفهوم الإدارة الضريبة من اجل معرفة دورها في عملية تحصيل الضريبة وكما يلي :

مفهوم الإدارة الضريبة .:

إن من أهم أساليب الإدارة الحديثة في المنظمة لانجاز مهامها هي التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة الفعالة على الأعمال التي تقوم بها ، وأن الإدارة الضريبية هي الإدارة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة الضريبية في الدولة عن طريق التخطيط لبلوغ تلك الأهداف وتنظيم الطاقات البشرية والمادية والمعلوماتية فيها والرقابة على الأعمال التي يقوم بها العاملون في تلك الإدارة من ربط وتحصيل وتقدير الضريبة وجبايتها .

تؤدي الإدارة بمختلف تخصصاتها وأشكالها وظيفية مهمة وأساسية في شؤون حياتنا، إذ تعتبر وسيلة للمجتمعات البشرية لتقرير أمورها وتصريف شؤونها وتحقيق أهدافها التي تطمح في الوصول إليها .ويمكن تعريف الإدارة " بأنها عملية التخطيط واتخاذ قرار ، والتنظيم والقيادة ، والتحفيز ، والرقابة ، التي تمارسها المنظمة في الحصول على مواردها البشرية، المالية،



المادية والمعلوماتية ومزجها وتوحيدها وتحويلها إلى مخرجات بكفاءة ، لغرض تحقيق أهدافها والتكيف مع بيئتها (الفاعلية) " (الشماع ، ٢٠٠١ : ١٣) .

إن الحديث عن مفهوم الإدارة العامة يستدعي إيضاح المعنى المراد بكلمة ((العامة))، فهذه الكلمة بهذا المقام لها معنى يوازي كلمة (الحكومة) وهذا ما يجعل من (مفهوم الإدارة العامة) رديفاً لمفهوم (الإدارة الحكومية) مميزاً لها عن أنواع الإدارات الأخرى كإدارة الأعمال، وإدارة المنظمات والهيئات الدولية، والمنظمات الخاصة... الخ. (الرفاعي وآخرون، ١٩٩٩ : ١٢) .

أن الإدارة الضريبية تقع على عاتقها مهام الترابط بين السلطة التنفيذية والتشريعية بتطبيق قانون الضريبة من السلطة التشريعية وتنفيذ القوانين الضريبية والأنظمة المتعلقة بدفع المساهمات الإلزامية بتحديد المادة الخاضعة للضريبة على دخول الأفراد (الطبيعي والمعنوي) وربطها وجباية الضرائب إلى مد الخزينة بالأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة.

لم يحدد قانون ضريبة الدخل العراقي ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته النافذة المقصود بالسلطة المالية- الإدارة الضريبية- بل اكتفى بالنص على كونها (مجموعة من الموظفين يخولهم وزير المالية الصلاحيات المنصوص عليها في القانون)^(١)، أما عن تحديد ماهية هذه السلطة فلم يتطرق إليها الأخير لذا يمكن القول إن السلطة المالية ينظر إليها على وفق مفهومين هما:

- المفهوم الأول: المفهوم العام : ويعد هذا المفهوم السلطة المالية بمثابة الوجه المالي المقابل للوجه السياسي للسلطة العامة في أي بلد وذلك على وفق آراء البروفسور الاسباني (Ferriro Jose Jan) التي يصف بها هذه السلطة بكونها (السلطة المادية والقانونية التي تستعملها من قبل الدول على منطقة معينة ، وعلى الأشخاص والأشياء الموجودة فيها إذ تمارس أعمالاً سيادية بفرض أو تعيين أو توجيه مصلحة الدولة المالية الضريبية) (المياحي، ٢٠٠٧ : ١٢-١٣) .

- المفهوم الثاني المفهوم الخاص : ويقصد به الهيئات العامة ك (الهيئة العامة للضرائب في العراق) وما تتفرع إليه من فروع وما تتضمنه من درجات وظيفية متعددة وهي التي تشكل بمجملها مجموعة العمليات التي تهدف إلى تطبيق وتنفيذ قانون ضريبة الدخل (المتعلقة بهذه الدراسة) (فوزي، ١٩٧٣ : ٨١) .

(١) انظر إلى المادة (١) من قانون ضريبة الدخل العراقي المرقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته .



أن الإدارة الضريبية تتجزأ الوظائف الإدارية الرئيسية في التخطيط لبلوغ أهدافها وتنظيم الأعمال التي يقوم بها الموظفون المتمثلون بالمخمن في ربط الضريبة وأساليب تقدير المادة الخاضعة للضريبة على دخول المكلفين (المعنوي والطبيعي) والرقابة على تلك الأعمال بوصف الضريبة جزءاً من استقطاع الدخل القومي وأنها تسهم في تغطية النفقات العامة، من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية التي تعتبر جزءاً من السياسة المالية ومكماً للسياسة الاقتصادية للدولة .

ويظهر مما تقدم أن الإدارة الضريبية تنظر وكغيرها من الإدارات إلى الوظائف الرئيسية وهي التخطيط والتنظيم والرقابة، لذا يمكن أن تدرس من مدخل الوظائف الإدارية، وتنظر إليها من وجه نظر المالية العامة عن طريق النظر إلى الأنشطة التي تقوم بها الإدارة الضريبية من تقدير المادة الخاضعة للضريبة وربطها وتحصيلها لذا فإن، الإدارة الضريبية يجب أن تدرس من جانب الأنشطة الرئيسية لها وكما يلي :

. دراسة الإدارة الضريبية من مدخل الأنشطة الرئيسية :

تسعى الإدارة الضريبية إلى تطبيق القوانين الضريبية وممارسة أنشطتها الرئيسية من ربط وتقدير المادة الخاضعة للضريبة وتحصيلها وفق طرائق مختلفة، وسيتم التطرق عن تلك الأنشطة لتحديد المادة الخاضعة للضريبة وطرق تحصيلها .

١ . تحديد المادة الخاضعة للضريبة

تتمتع الإدارة الضريبية بصلاحيات تقدير الدخل الخاضعة للضريبة والعمل على تطبيق قوانين الضريبة وتحصيل الضريبة المستحقة، ولو أخذنا ضريبة الدخل على سبيل الحصر، نجد أن المشكلة التي تفرض نفسها على الفور هي كيفية الوصول إلى تحديد دقيق لهذه الدخل، وتوضح أهمية هذه المشكلة في عدم تحديد دقتها إذ إن مغالاة في تقدير الدخل سوف تؤدي إلى الإضرار بالمكلف وسرعان ما ينعكس ذلك على تصرفات المكلف ومنها على شكل تهرب ضريبي، ومن جهة أخرى فإن أي تقصير في تقدير المادة الخاضعة للضريبة يؤدي إلى انخفاض الحصيلة الضريبية وما لذلك من أثر سلبي على الخزنة العامة. وتمارس الإدارة الضريبية الصلاحيات المنوطة بها في أثناء إصدار قرارات التقدير الضريبية فضلاً عن القرارات والأعمال الأخرى التي تمكن من تحقيق أهدافها، لذا فإن قرارات تقدير الوعاء الضريبي هي قرارات صادرة عن الإدارة الضريبية تطبيقاً للقانون في ظل مجموعة من



الحقائق التي يتم التوصل إليها عن طريق إتباع سلسلة من الطرق والإجراءات التي تمكن في النهاية من الوصول بشكل واقعي إلى تحديد الوعاء الضريبي ومقداره (المحاميدي، ٢٠٠١: ٣٨).

٢ . تحديد مقدار الضريبة :

يتضمن ربط الضريبة تحديد المادة الخاضعة للضريبة، إذ تقوم الإدارة الضريبية بتحديد الوعاء الضريبي أياً كان الأسلوب أو الطريقة المستعملة التي تم الحديث عنها سابقاً، يلي ذلك تحديد مقدار الضريبة أو تحديد دين الضريبة، "ونعني بتحديد مقدار الضريبة تطبيق سعر معين على المادة الخاضعة للضريبة" (الجنابي، ٢٠٠٧: ١٤٦). توجد طريقة لتحديد السعر الضريبي حيث يتم بموجب هذه الطريقة أن يقوم المشرع بتحديد سعر الضريبة وهي النسبة المئوية من المادة الخاضعة للضريبة الواجب على المكلف التنازل عنها لخزينة الدولة، ومن جهة أخرى فأنها تتقرب إلى العدالة، غير أن درجة العدالة الضريبية التي تحققها هذه الطريقة تختلف في حالتين:

الأولى منها عندما يتم تحديد السعر على نحو يوزع العبء الضريبي تناسبياً مع المقدرة التكاليفية العينية للمكلف (أي من دون تقدير ظروفه الشخصية).
والثانية في حالة تحديد السعر على نحو يوزع العبء الضريبي على أساس أن تكون المقدرة التكاليفية للمكلف محددة بطريقة أكثر انضباطاً بتقدير ظروف المكلف الشخصية.
(ويدار، ١٩٩٩: ٣٨).

المبحث الثالث (تحليل نتائج الاستبيان والإجراءات المقترحة)

يسعى هذا المبحث إلى عرض نتائج البحث اعتماداً على بعض الأساليب والأدوات الإحصائية لمتغيرات البحث وفقراتها والمتمثلة بالتكرارات والنسب المئوية والأوساط الحسابية بالإضافة إلى معامل الارتباط للمتغيرات وفقراتها لغرض تحديد مستوى إجابة كل منها والانحراف المعياري لقياس مديات تشتت القيم عن أوساطها الحسابية. ولغرض استكمال المعلومات التي توصل إليها الباحثان، تم تنظيم إستمارة إستبيان وتحكيمها من قبل أعضاء في هيئة التدريس في الجامعات العراقية وكذلك مجموعة من المهنيين في الهيئة العامة للضرائب، الذين بدورهم قاموا بمراجعة الإستبانة وإبداء ملاحظاتهم عليها، وقد أخذت هذه الملاحظات بعين الإعتبار عند وضع الصيغة النهائية للإستبانة. حيث تضمن هذا المبحث



وصف عينة الدراسة من خلال توزيع أفراد العينة حسب الجنس والتأهيل العلمي والاختصاص الدقيق وكذلك سنوات الخبرة لديهم والمستوى الوظيفي لأفراد تلك العينة بالإضافة الى عدد الدورات المشاركين فيها في مجال الحاسوب . بعد ذلك تم تحليل النتائج واختبار فرضية البحث.

أولاً :- وصف استمارة الاستبانة والعينة .

اعتمد الباحثان في منهجته على أداة لجمع البيانات والمتمثلة بالاستبانة والتي تم إعدادها بالاعتماد على دراسات سابقة وكذلك المتغيرات التي يهدف إليها البحث في تقويم دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي .

أما إجراءات معالجة الاستبانة فقد حددت وفق أوزان مقياس (ليكرت) وكما مبين في الجدول أدناه .

جدول (١) أوزان مقياس ليكرت

| المقياس | اتفق تماما" | اتفق | محايد | لا اتفق | لا اتفق تماما" |
|---------|-------------|------|-------|---------|----------------|
| الوزن | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |

تكونت الاستبانة من عدد من الأسئلة التي مكنت الباحثان من إعطاء فكرة عن إمكانية تقويم دور نظام المعلومات في الحد من عملية التهرب الضريبي .

ولأغراض التحليل تم إتباع الخطوات الآتية:-

١. اختيار أفراد العينة التي يمكن أن تحقق أهداف البحث والتي تمثلت بالسادة (ألمدراء و

موظفي الهيئة العامة للضرائب وكذلك فروع الهيئة العامة للضرائب وأكاديميين) .

٢. تم اختيار العينة من العاملين في الهيئة العامة للضرائب وبعض الفروع التابعة لها / فرع

القادسية / فرع الكرادة .

٣. بلغ أفراد العينة ٧٠ فرداً تم توزيع الاستبانة عليهم .

٤. تم استلام ٥٠ استبانة وتدقيقها .

٥. استعمال البرامج الإحصائية في الحاسوب (SPSS) و (Microsoft-Excel) للتعامل

مع البيانات واستخراج النتائج وتم إتباع الآتي :-

أ. النسب المئوية: تم استعمالها عن طريق جداول التكرارات لإعطاء فكرة عن وجهات نظر

عينة الدراسة وبيان اتجاه إجاباتهم وإعطاء مؤشر عن اتقاقهم من عدمه.



ب . **الوسط الحسابي:** يُعد واحداً من أهم مقاييس النزعة المركزية ويفيد في عرض النتائج وتوضيح معدل إجابات عينة الدراسة عن متغير معين. وتم استخراج الوسط الحسابي لكل سؤال من أسئلة محاور الاستبانة كالآتي:

الوسط الحسابي للبيانات المبوبة = $\frac{\text{م ج ك س}}{ن}$

ك = التكرار ، س = درجات إجابات العينة ، ن = مجموع أفراد العينة

ت . **الانحراف المعياري:** مقياس يقيس مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي ، ويُعد من أهم وأدق مقاييس التشتت المطلق في إجابات عينة الدراسة، إذ كلما قلت قيمته زادت درجة تركيز الإجابات حول الوسط الحسابي. وهو عبارة عن الجذر التربيعي للوسط الحسابي لمربعات كل انحرافات المتغير العشوائي عن الوسط الحسابي.

ويستخرج الانحراف المعياري كالآتي :

$$\text{الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{م ج ك س}^2}{\text{م ج ك}}}$$

حيث س = البديل س = الوسط الحسابي لإجابات العينة ك = التكرارات

ث . **معامل الارتباط سبيرمان :** يبحث في العلاقة الارتباطية بين المتغيرات من حيث قوتها واتجاهها وبالتالي فهو معيار لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين أو أكثر.

وقد تم اختبار الصدق للأسئلة محورين الاستبانة إحصائياً وكانت قيم الصدق المحسوبة لكل محور مبينة حسب الجدول رقم (٦) حيث تم اعتبار الأسئلة الفرعية في المحور الأول أسئلة رئيسية لتصبح ٣٤ سؤال بدل من ١٥ سؤال والجدول أدناه يبين قيم المحورين :

جدول (٢) اختبار الصدق للأسئلة محورين الاستبانة

| المحور | عدد الأسئلة | قيمة الصدق Alfa |
|---------------|-------------|-----------------|
| المحور الأول | ٣٤ | ٠,٨٣٩٣ |
| المحور الثاني | ١٦ | ٠,٨٧٣٢ |

ومن خلال قيمة ألفا (Alfa) الموضحة في الجدول أعلاه والخاصة بكل محور ، نستدل من خلال قيمها بأن الأسئلة لكلا المحورين كانت أسئلة منسجمة ومتكافئة لمشكلة البحث ، ذلك بالاعتماد على النتائج الإحصائية المستخرجة وفق المعايير الإحصائية .



وفي أثناء جملة المحاور التي تناولتها الاستبانة لدراسة تقويم دور نظام المعلومات للحد من التهرب الضريبي ، وذلك من خلال استعمال الوسائل والتقنيات الحديثة ومدى تأثير ذلك على العمل الضريبي يمكن التوصل الى :

١. نرى من خلال النتائج المستخرجة من استمارة الاستبانة أن هناك حاجة ضرورية الى وجود موظفين يتمتعون بمؤهلات علمية وخبرات ومهارات عالية يساهم في تطوير عمل نظام المعلومات ومما يؤثر ذلك في أداء عمل الإدارة الضريبية من ناحية تطوير العمل الضريبي وفق التطورات الإدارية والتقنية الحاصلة في العمل الضريبي ، حسب السؤال ١٥ من المحور الثاني وبنسبة (٩٨ %) .

٢. بينت الدراسة وعن طريق عينة البحث أن بإمكان الهيئة العامة للضرائب من تطبيق نظم المعلومات الحديثة واستعمالها بشكل جيد وبكفاءة عالية وذلك من خلال تخصيص المبالغ اللازمة لتمويل شراء الأجهزة والبرامج لتطوير العمل الضريبي ، حسب السؤال ١ من المحور الثاني وبنسبة (٩٦%) .

٣. أظهرت نتائج الاستبيان أن هناك عدد كبير من العينة المبحوثة ترى انه في حال التنسيق بين الهيئة العامة للضرائب وبين دوائر الدولة يساعد وبشكل كبير عن الكشف عن مصادر للدخول والتي لم يتم الإفصاح عنها من قبل المكلفين عند تقديمهم للحسابات الختامية والذي يعتقدون أنها صحيحة ودقيقة ، فكلما كان التنسيق بدرجة عالية كلما ساعد وبشكل كبير على الحصول على المعلومات التي تخدم الإدارة الضريبية ، حسب السؤال ١٢ من المحور الثاني وبنسبة (٩٤ %) .

٤. وجدنا أن الهيئة العامة للضرائب تهمل وبشكل كبير عملية ربط نظام معلوماتي متكامل يربط بين أقسام الهيئة وبين الهيئة وفروعها ، مما يعني أن على الهيئة العمل والسعي من اجل تطوير أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة والسعي لمجاراة باقي الأنظمة الضريبية المتطورة في عملها ، حسب السؤال ١٣ من المحور الثاني وبنسبة (٩٤%) .

٥. تشير النتائج المستخرجة من استمارة الاستبانة أن هناك شعور بعدم الحصول على منفعة مباشرة عند دفع المكلف للضريبة وهذا مما يؤدي الى لجوء المكلفين الى التهرب من الضريبة بسبب عدم قناعته من أن مبالغ الضرائب تعود عليه بأي منفعة وهذا ما يعتقدده اغلب المكلفين حيث يرون أنه لا جدوى من دفع الضرائب بل يعتقدون أنهم غير ملزمون



بدفع الضرائب لأنها لاتعود عليهم بأي منفعة مباشرة وهي نوع من أنواع الخداع عليهم مما يؤدي ذلك الى التهرب من الضريبة عبر تقديمه حسابات مزورة وغير دقيقة وصحيحة ، حسب السؤال ١٠ من المحور الثالث ونسبة (٩٠ %) .

٦. أظهرت نتائج الاستبيان أن هناك عدد كبير من العينة المبحوثة ترى انه في حال غياب الوعي الضريبي عند المكلفين سوف يؤدي الى زيادة في ممارسات التهرب الضريبي وذلك لان غياب الوعي لدى المكلفين يعكس صورة غير جيدة عند الإدارة الضريبة على اعتقادهم أنهم غير ملزمون بدفع أي ضريبة وليس عليهم أي واجب اتجاه الوطن فأن مسالة غياب الوعي الضريبي سيؤدي وبشكل طبيعي الى عملية التهرب من الضريبة ، حسب السؤال الثامن من المحور الثالث ونسبة (90 %) .

٧. أن عدم تفعيل دور العقوبات الرادعة للمتهربين من أداء الضريبة احد الأسباب التي تشجع المكلف على التهرب من سداد ما بذمته من مستحقات ضريبية للسلطة المالية ، ويعد تفعيل المادة (٥٨) من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل هو احد الوسائل الرادعة لهذا العمل من خلال السجن وهو ما سيدفع المكلف الى الالتزام بأداء الضريبة المستحقة بذمته ، حسب السؤال ١ من المحور الثالث وبنسبة (88%) .

٨. أيد ما نسبته (٩٢ %) من أفراد حجم العينة أنه عندما لا يعمل نظام المعلومات بالشكل المطلوب فان ذلك سوف يؤدي الى اتساع فرص التهرب الضريبي بشكل كبير وامتزاد وذلك بسبب وجود الخلل والضعف في ذلك النظام ، حسب الفقرة . د في السؤال الخامس من المحور الثاني .

٩. أتفقه أفراد العينة على ضرورة إدخال الحكومة الالكترونية في العمل الضريبي لما في ذلك من أهمية كبيرة تساعد الإدارة الضريبية في تطوير عمالها بشكل كبير جدا" حيث أن العمل وفق حكومة الالكترونية يساهم وبشكل في التقليل من الإجراءات الروتينية والتي تعتبر من الأسباب التي تدفع المكلفين الى التهرب من الضريبة ، حسب الفقرة . د من السؤال الرابع من المحور الثاني وبنسبة (٨٤ %) .

جدول (٣) قيم معامل الارتباط بين أسئلة المحور الأول (نظام المعلومات) وأسئلة المحور الثاني (التهرب الضريبي)

| السؤال ٣١ | السؤال ٣٠ | السؤال ٢٩ | السؤال ٢٨ | السؤال ٢٧ | السؤال ٢٦ | السؤال ٢٥ | السؤال ٢٤ | السؤال ٢٣ | السؤال ٢٢ | السؤال ٢١ | السؤال ٢٠ | السؤال ١٩ | السؤال ١٨ | السؤال ١٧ | السؤال ١٦ | نظام المعلومات التهرب الضريبي |
|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|-------------------------------------|
| 0.13 | 0.13 | 0.12 | 0.03 | 0.09 | 0.07 | 0.22 | 0.26 | 0.35 | 0.07 | 0.17 | 0.04 | -0.00 | -0.10 | 0.01 | 0.23 | السؤال ١ |
| 0.21 | 0.17 | 0.08 | 0.16 | 0.20 | 0.05 | - 0.35 | -0.03 | -0.09 | -0.07 | -0.08 | 0.25 | 0.07 | 0.33 | 0.01 | 0.07 | السؤال ٢ |
| 0.12 | 0.21 | -0.13 | 0.14 | 0.08 | 0.20 | - 0.15 | 0.06 | 0.12 | -0.02 | -0.32 | -0.06 | 0.33 | 0.30 | 0.05 | 0.10 | السؤال ٣ |
| 0.17 | - 0.16 | 0.12 | 0.01 | 0.07 | 0.36 | 0.03 | 0.08 | 0.06 | 0.08 | 0.00 | 0.03 | 0.10 | 0.10 | -0.03 | 0.12 | السؤال ٤ |
| - 0.05 | - 0.27 | 0.09 | -0.09 | 0.06 | -0.29 | - 0.09 | -0.06 | -0.04 | -0.08 | -0.20 | 0.00 | -0.18 | 0.13 | 0.16 | 0.01 | السؤال ٥ |
| 0.15 | 0.31 | 0.09 | 0.24 | 0.19 | 0.15 | 0.24 | -0.00 | 0.19 | 0.12 | -0.14 | 0.17 | 0.40 | 0.20 | 0.09 | -0.04 | السؤال ٦ |
| 0.26 | - 0.13 | -0.06 | 0.15 | - 0.02 | 0.37 | 0.14 | 0.12 | 0.12 | -0.01 | -0.05 | -0.11 | 0.21 | 0.00 | - 0.16 | 0.06 | السؤال ٧ |
| - 0.08 | 0.19 | -0.09 | 0.01 | 0.18 | -0.03 | 0.31 | 0.14 | 0.30 | -0.08 | 0.00 | -0.09 | 0.11 | -0.19 | - 0.24 | -0.14 | السؤال ٨ |
| 0.38 | 0.18 | 0.19 | 0.37 | 0.39 | 0.25 | 0.18 | 0.01 | -0.15 | 0.19 | -0.14 | -0.01 | 0.16 | 0.14 | - 0.08 | 0.06 | السؤال ٩ |
| 0.07 | - 0.24 | -0.03 | 0.04 | 0.00 | 0.17 | - 0.08 | 0.17 | 0.24 | -0.03 | 0.42 | -0.12 | -0.03 | 0.03 | - 0.03 | 0.06 | السؤال ١٠ |
| 0.41 | 0.27 | 0.15 | 0.23 | 0.23 | 0.50 | 0.29 | 0.07 | 0.02 | 0.19 | 0.13 | 0.38 | 0.45 | 0.21 | 0.28 | 0.29 | السؤال ١١ |
| 0.13 | - 0.02 | 0.04 | 0.02 | -0.00 | 0.20 | 0.47 | 0.16 | 0.24 | 0.20 | 0.10 | -0.00 | 0.03 | -0.04 | 0.06 | 0.35 | السؤال ١٢ |
| 0.23 | 0.00 | -0.01 | 0.10 | 0.07 | 0.24 | 0.41 | 0.01 | 0.23 | -0.05 | 0.10 | -0.15 | 0.12 | -0.03 | 0.04 | 0.23 | السؤال ١٣ |
| 0.03 | - 0.22 | -0.27 | 0.15 | - 0.22 | 0.05 | - 0.02 | 0.09 | 0.30 | -0.17 | 0.19 | -0.35 | 0.04 | -0.13 | - 0.09 | 0.13 | السؤال ١٤ |
| 0.09 | - 0.00 | 0.18 | 0.11 | 0.01 | 0.37 | 0.29 | 0.27 | 0.45 | 0.14 | 0.49 | 0.07 | 0.09 | 0.07 | 0.13 | 0.30 | السؤال ١٥ |



الجدول أعلاه يبين قيم الارتباط بين أسئلة المحورين حيث تم استخراج معامل الارتباط لكل سؤال في المحور الأول وارتباطه بالسؤال في المحور الثاني ، إي أنه تم استخراج قيم ارتباط السؤال ال

أول من المحور الأول بجميع أسئلة المحور الثاني وكذلك السؤال الثاني من المحور الأول بجميع أسئلة المحور الثاني والى نهاية أسئلة المحور الأول . ونلاحظ من قيم الارتباط المبينة في الجدول أعلاه أنه هناك ارتباط وثيق بين أسئلة المحورين وذلك من خلال النتائج ، حيث أن معامل الارتباط يقع بين (١ ، -١) هذا مما يدل على وجود علاقة بين أسئلة المحورين فيما بينهما . وينعكس ذلك على دقة النتائج المستخرجة ، ونستدل من خلال ذلك أنه هناك دور لنظام المعلومات في تقليل فرص التهرب الضريبي في حال انه يعمل بالكفاءة والدقة العاليتين وبالتالي إمكانية تحقيق أهداف الإدارة الضريبية .

أم بخصوص ارتباط المحورين فيما بينهما ، فقد تم استخراج قيمة معامل الارتباط بين المحور الأول والمحور الثاني وكانت القيمة (0.607) ، لذلك ومن خلال قيمة معامل الارتباط تبين أن العلاقة بين متغيري الدراسة هي علاقة عكسية حيث أنه كلما كان هناك نظام معلومات جيد ومتطور كلما قلة فرص التهرب الضريبي ، بالإضافة الى ذلك كانت علاقة الارتباط بين متغيري البحث هي علاقة معنوية حيث بلغ مستوى المعنوية (0.024).

الاستنتاجات .:

- ١ - عدم وجود إستراتيجية واضحة ودائمة وموضوعة في إطار رسمي ملزم لتبني إعداد أنظمة معلومات ، والمحاولات البسيطة التي جرت بهذا الاتجاه كانت أشبه بالبصمات الشخصية أو المحاولات المنفردة للإدارات المختلفة التي مرت على الهيئة ، وقد انعكس ذلك في طرق جمع المعلومات الضريبية حيث تشتت بين العديد من الإجراءات.
- ٢ - طرق تخزين البيانات حيث ما زالت غالبية المعلومات يتم حفظها في سجلات ورقية ، ما يعرضها للتلف والضياع بسبب عدم استخدام المكننة في مجال حفظ الأضابير والمستندات المتعلقة بالمكلف مما يؤدي الى سوء التصرف والتلاعب بهذه البيانات لصالح المكلفين من قبل بعض الموظفين في الإدارة الضريبية .



٣ . بيئة العمل الحالية في الإدارة الضريبية سواء من ناحية إدراك خطورة وأهمية أنظمة المعلومات أو الإستعداد النفسي لقبول تشغيل آليات أنظمة المعلومات المتطورة ليست بالمستوى المطلوب ويتوقع ظهور الظاهرة الإدارية المعروفة (مقاومة التغيير) عند البدء بتطبيق مثل هذه الأنظمة.

٤ . محدودية إستخدام تقنية الاتصالات والمعلومات في العامة للضرائب بسبب إفتقار الإدارة الضريبية لهذه التقنية وضعف الكفاءات. مما ترتب على ذلك:

أ- عدم التوسع في إستخدام التقنيات الحديثة بأنواعها للحصول على المعلومات وجمعها ومعالجتها ونشرها.

ب- إفتقار الهيئة الى برامج إعداد الفنيين وتأهيلهم وتدريبهم في المجالات المتعلقة بنظم وتكنولوجيا المعلومات.

ج- إنّ توفير الأجهزة والبرمجيات الحاسوبية وشبكات الانترنت ونقاط (دوائر) الاتصال الإلكتروني في الهيئة العامة للضرائب ليست بالمستوى المطلوب.

٥ . قلة الكادر الوظيفي الضريبي القادر على التعامل مع التطبيقات الالكترونية والتقنية الحديثة في ظل غياب حملة الشهادات التقنية العاملة في هذا المجال من جهة ، وعدم تطوير قابليات العاملين في الضريبة من جهة ثانية عبر إشراكهم بدورات تدريبية ضمن هذا المجال .

٦ . تردي البنية التحتية للاتصالات في العراق ، حيث مازالت هذه الدولة تعاني من جملة مشكلات من حيث الثمن المرتفع نسبياً لموجات التردد وبطء الإنترنت ، وعدم توافر خطوط الشبكة و بالشكل المطلوب في بعض المحافظات .

٧ . إن كيفية تصرف الحكومة بالإيرادات الضريبية يعد من العوامل المؤثرة في خلق نظرة ايجابية إلى الضريبة ، وأن احد أسباب التهرب الضريبي يرتبط بسياسة الأنفاق الحكومي وأوجهه التي قد لا تخلق القناعة الكافية لدى المكلف لتسديد ما عليه من ضريبة سنويا .

التوصيات :-



- ١- ضرورة البدء برسم إستراتيجية واضحة المعالم من قبل الإدارة الضريبية بمثابات زمنية للإنجاز توضح فيها أنظمة المعلومات المطلوبة للهيئة وآليات التنفيذ وتوفير الأجهزة والمعدات والكادر البشري المؤهل ومتطلبات الأمان للشبكات والمعلومات.
- ٢ . طرق تخزين البيانات تقليدياً نوعاً ما في الهيئة العامة للضرائب حيث أن استخدام المكننة الحديثة والتي تعتمد بشكل رئيسي على الحاسبة الإلكترونية في مجال حفظ الأضابير والمستندات المتعلقة بدافع الضريبة يساعد على الحفاظ على تلك البيانات من الضياع والتلاعب والعودة إليها في أي وقت .
- ٣ . يجب أن تكون هناك جهة مركزية واحدة مخولة بجمع البيانات وتصنيفها وإدخالها الى الحاسبة الإلكترونية ومن ثم توزيعها حسب الأقسام والفروع وعلى سبيل المثال إنشاء وحدة البيانات المركزية للهيئة وفروعها .
- ٤ . إحداث تغيير جوهري في بيئة العمل الضريبي خصوصاً في الإطار الفكري ، حيث يقتضي الأمر توفير قاعدة فكرية ونفسية تتقبل التغيير باتجاه إحلال أنظمة المعلومات المتطورة بدلاً من أساليب العمل الكلاسيكية (والتي يشكل فيها العمل اليدوي نسبة كبرى) وتقليص ظاهرة مقاومة التغيير الى أدنى حد ممكن ويتم ذلك من خلال تهيئة الموظفين بصورة جيدة على العمل بالطرق الحديثة .
- ٥ . مادامت الدولة هي المنفق الأكبر فأنّ تضمين خطة العمل لفتح قنوات دائمة لتبادل المعلومات بين الإدارة الضريبية ودوائر ومؤسسات الدولة ذات العلاقة يُصبح أمراً جديراً وشديداً الأهمية في توفير قاعدة المعلومات التي سيرتكز عليها نظام المعلومات المقترح ، ويمكن في هذا الجانب استثمار المواد القانونية التي جاءت في قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل ، مما يتطلب:

 - أ . وجود جهة مركزية تقوم بتسلم المقتبسات في الهيئة العامة للضرائب.
 - ب. وجود نظام للسيطرة على حركة ومعالجة المعلومات الواردة أولاً بأول.
 - ج. زيادة التنسيق مع دوائر الدولة في مجال التعاون الخاص بالمقتبسات.

- ٦ . التوسع في إستخدام تقنية المعلومات في الهيئة العامة للضرائب وخصوصاً تلك التي تنفذ بموجب التقنيات الحديثة كالحاسبات وشبكات الاتصال ، وذلك لبناء عملية تقدير ضريبي



- سليم يحفظ حقوق طرفي المعادلة الضريبية (الخبينة ، المكلف) وتنفيذاً لقاعدة العدالة الضريبية التي تشكل الجزء الرئيسي مما يعرف بدستور الضرائب.
- ٧ - العمل على تنمية القيم والمثل والأخلاق والسلوكيات الحميدة والتكوين الشخصي السليم لموظفي الضرائب في تقبل كافة التعليمات الجديدة والذي ينعكس على سلوكه في العمل الضريبي .
- ٨ . محاولة العمل الدائم على مواكبة تطورات الدول الأخرى ودراسة الأساليب المتقدمة ومحاولة تطبيقها . ورفع كفاءة نظم المعلومات في دوائر الضريبة ، و تطوير الاهتمام بالتحويلات النقدية ووسائل الدفع الالكترونية .
- ٩ . تطبيق أحدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجيا على الإدارة الضريبية والتي تساهم في رفع كفاءة العمل الضريبي وتطوير مهارات الموظفين لا سيما في مجال عمل نظام المعلومات على وجه الخصوص .
- ١٠ . الانتقال التدريجي وحسب الإمكانيات المادية والعلمية باتجاه إستخدام الأساليب الحديثة عند القيام بعملية التحاسب الضريبي للمكلفين ، لأن ذلك سوف يسهم في تقليص حجم الإجتهد الشخصي لدى ممثل السلطة المالية.
- ١١ . العمل على تأهيل البنى التحتية للدوائر الضريبية وأتمتتها وربطها بشبكة الانترنت منعاً للازدواج الضريبي المحلي والعالمي وكذلك وجود اتصال بين الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لها وهذا يسهل عملية تبادل البيانات والمعلومات بصورة جيدة ودقيقة .
- ١٢ . العمل على تطوير الإدارة الضريبية بما تحتاجه من إمكانيات مادية وبشرية ممكنة وبما يسمح به واقع القدرات العامة مع محاولة مجارات التطور التكنولوجي والإداري في المعاملة الضريبية، وأن تحدد إمكانياتها بدعوى الكلفة العالية، لأن ما يترتب على عدم كفاءة السياسة الضريبية ستكون تكاليفه أكبر وأخطر من التكلفة المادية المجردة .
- ١٣ . من الضروري العمل على تحسين تدريب وتخصص وتعليم الملاكات البشرية العاملة في الأجهزة الضريبية، والإفادة من الخبرات القديمة والمتراكمة لدى الذين تركوا الخدمة ، لذلك أثر مهم في تحسين العمل الضريبي وأن يتم اختيار القوى الوظيفية العاملة وفقاً لمعايير أداة الجودة في الاختيار ، وتنمية مهاراتها بالتدريب المستمر الداخلي .



١٤ . تفعيل دور الإدارات والدوائر الساندة في معاونة الهيئة العامة للضرائب لتطبيق أحكام المادة ٢٨ من قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ والمتابعة المستمرة للتقارير المرسلة من قبل تلك الإدارات والدوائر من خلال تقديم جميع البيانات للهيئة العامة للضرائب والتي قد تسهم في معرفة نشاطات المكلفين الخاضعين للضريبة .

١٥ . التحول ولو بشكل تدريجي الى النظام الآلي الذي يعتمد على الحاسبة الإلكترونية كأساس للقيام بإنجاز الأعمال."

المصادر والمراجع :

أولاً " : - التشريعات :

١ . قانون ضريبة الدخل المرقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل .

ثانياً " : - الكتب العربية :

١ . أبو نصار ، محمد وآخرون ، (الضرائب ومحاسبتها النظرية والتطبيق) ، الطبعة الأولى بدون اسم المطبعة ، ١٩٩٦ .

٢ . بركات ، عبد الله (الوجيز في المالية العامة بين النظرية والتطبيق في الجمهورية اليمنية، صنعاء) ١٩٩٥ .

٣ . البياتي، هلال عبود وحسن، علاء عبد الرزاق، (المدخل لنظم المعلومات الإدارية)الجامعة المستنصرية ، العراق ١٩٩٢ .

٤ . الجنابي، طاهر (علم المالية العامة والتشريع المالي) طبعة منقحة، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٧ ..

٥ . دويدار، محمد (النظم الضريبية والنظام الضريبي) دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩ .

٦ . الرفاعي والظفيري، يعقوب السيد يوسف ،سعد عواد (الإدارة الحكومية والتنمية) الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل ،الكويت ، ١٩٩٩ .

٧ . شامية ،احمد والخطيب ، خالد(المالية العامة)،بدون اسم المطبعة ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٩١ .

٨ . الشрман، زياد محمد، (مقدمة في نظم المعلومات الإدارية MIS) ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ٢٠٠٤ .



٩. الشماع، خليل محمد حسن (مبادئ الإدارة مع تركيز على إدارة الأعمال)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠١.
١٠. الطائي، محمد عبد الحسين، نظم المعلومات الإدارية، (العراق: المكتبة الوطنية، ٢٠٠٠).
١١. العاني، مزهر شعبان، (نظم المعلومات الإدارية . منظور تكنولوجي) الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان . الأردن، ٢٠٠٩ .
١٢. عبد الناصر نور، نائل حسن عدس، عليان الشريف، (الضرائب ومحاسبتها)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان . الطبعة الأولى ٢٠٠٣ .
١٣. عبد الحفيظ عبد الله عيد، المالية العامة، دار التعاون، القاهرة، ٢٠٠٦ .
١٤. العبد، جلال إبراهيم & الكردي، منال محمد، ("مقدمة في نظم المعلومات الإدارية: النظرية . الأدوات . التطبيقات")، مطابع الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.
١٥. عز، احمد ماهر (التشريع الضريبي المصري) الكتاب الأول، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٥ .
١٦. العلي، عادل فليح، (المالية العامة والقانون المالي والضريبي)، إثراء للنشر والتوزيع، عمان . الطبعة الثانية ٢٠١١ .
١٧. العلي، عادل فليح، (المالية العامة والتشريع المالي والضريبي)، الطبعة الأولى، العراق، ٢٠٠٣ .
١٨. عواضه، حسن (المالية العامة) الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣،
١٩. غازي عناية، (المالية العامة والتشريع الضريبي)، دار البيارق، عمان، لسنة ١٩٩٨،
٢٠. فوزي، عبد المنعم، (النظم الضريبية) دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٣ .
٢٠. المحاميدي، موفق سمور علي، (النظم الضريبية والنظام الضريبي)، دار العلمية الدولية ومكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠١ .



٢١. محمود حسين الوادي، كفاح طالب إبراهيم ، (الأصول العلمية والعملية للضريبة العامة على المبيعات ، تحليل نظري . تطبيقي)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان . الطبعة الأولى ٢٠١٠ .
٢٢. المياحي، عمار فوزي ،(الإدارة الضريبية في العراق بين الإصلاحات واليات مكافحة التهرب الضريبي)، شركة دار الحوراء للتجارة و الطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٧ .
٢٣. الهادي ، محمد محمّد الهادي (نظم المعلومات التعليمية الواقع والمأمول) الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨ .
- ثالثاً" : - الرسائل الجامعية والبحوث :**
١. أمين ، عبد الله محمود ، (تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق) أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ .
٢. جمال فوزي شمس ، (ظاهرة التهرب الضريبي ودور الشرطة في مكافحتها)، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٢ .
٣. الدليمي، أحسان علاوي حسين،(تحليل علاقة تقانة المعلومات بفاعلية إداره الموارد البشرية وأثرها في بناء الكفايات الجوهرية)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٠٦ .
٤. رشا عبد المجيد سعيد، (ظاهرة التهرب الضريبي في ضريبة الدخل) ، رسالة دبلوم عالي ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ٢٠٠٥ .
٥. طالب ، نظام جبار (دور الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي في الدول النامية) بحث مقدم إلى الهيئة العامة للضرائب ، المؤتمر الأول ، العراق ، ٢٠٠١ .
٦. غنام ، محمود محمد غنام (دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة الأزمات لدى العاملين في غرف عمليات الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية الفلسطينية) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس إدارة الأعمال بكلية الدراسات العليا والحث العلمي في جامعة الخليل ٢٠١١ .
٧. المشهداني ، شيماء ، عبدا لطيف ، (تحليل العلاقة بين تقانه المعلومات وعمليات التدريب وأثرهما في المقدرات الجوهرية دراسة مسحية في الشركة العامة للنقل البري)، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد، ٢٠٠٢ .
٨. النجار ، سمر عبد عباس (التهرب الضريبي والتجارة الاقتصادية في البلدان العربية مختارة مع إشارة خاصة للعراق)، رسالة ماجستير إلى كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٣ .



رابعاً :. المنشرات والدوريات والأبحاث:

كماش ، كريم سالم (الوعي الضريبي في العراق أسباب التدني وسبل النهوض)، وزارة المالية مؤتمر الإصلاح الضريبي ، العراق ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

سادساً" - الكتب الأجنبية :

- 1) Brien, James. An Introduction to Information Systems, 9th ed, 2000.,
- 2) Laudon, Kennth & Laudon, Jane, Management information System, 6th ed, 2000.
- 3) O'Brien J.A., 1997, Introduction to Information System, 8th ed., McGraw-Hill Co., Inc.
- 4) Stair R.M. & Reynolds G.W., 2003, Principles of Information System: A Management Approach, Course Technology, a division of Thomson learning, Inc.
- 5) Stoner J.A.F., Freeman A. E., & Gilbert D. R. JR., 1995, Management, 6th ed., Asimon & Schuster co.
- 6) Welsch,) .

سابعاً" : - الدوريات :

- 1) Senn, J.A. (1998) "Business: principles, Practicle and opportunities 2nd Ed., Prentice-Hall IMC.N.J